

السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين

(حالة دراسية: الأردن)

الباحثة: ساجدة وجيه الحاج*

الملخص

يتناول البحث موضوع السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين في الأردن القائم على تنفيذ برامجها العديد من المؤسسات والمنظمات المحلية والدولية تحت اطار تنسيقي من قبل المفوضية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة. تطرح الباحثة المشكلة التعليمية الخاصة باللاجئين السوريين والتي تتمثل على صعيد مستويين الاول هو نسبة 40% حتى عام 2016 من اللاجئين السوريين بلا تعليم والثاني هو ضعف جودة التعليم الذي يتلقاه الأطفال السوريين.

تسعى الباحثة الى طرح السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين في الأردن والعمل على دراستها وتحليلها وصولاً الى تقييم السياسة لمعرفة نقاط القوة وأوجه القصور المصاحبة لها والتي قد تكون احدى أسباب وجود نسبة كبيرة من الأطفال السوريين من دون تعليم، وتهدف أخيراً من هذا البحث الى الخروج بنتائج وتوصيات تتعامل مع نقاط ضعف السياسة التعليمية وتساهم في ايجاد الحلول اللازمة للتعامل مع المشكلة.

توصلت الباحثة الى معرفة المشكلة التعليمية وأسبابها بشكل دقيق، الى جانب النتائج المتعلقة بالسياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين حيث استنتجت أن السياسة التعليمية سياسة فعالة على مستوى الحاق الأطفال السوريين في المدارس وفقاً للأهداف المتعلقة بالبرامج الخاصة بذلك ولكن لم تكن السياسة فعالة وقريبة من تحقيق الأهداف المتعلقة بالبرامج المسئولة عن جودة التعليم.

أخيراً، خرجت الباحثة بنتائج وتوصيات تهدف الى التعامل مع المشكلات المتعلقة بنقاط ضعف السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين وذلك سعياً نحو العمل الى الحاق المزيد من الاطفال السوريين في مؤسسات التعليم الرسمي والعمل على تحسين جودة الخدمات التعليمية للأطفال السوريين الذين هم جزء من المجتمع الأردني والمجتمعات الأخرى بشكل مؤقت وهم مستقبل سوريا الذي سيعود لوطنه في يوم من الأيام لاعادة بناءه واعماره ولن يكون ذلك من دون جيل سوري متعلم.

*- الباحثة ساجدة الحاج: 24 عام/فلسطينية، حاصلة على درجة الماجستير في التعاون الدولي من معهد الدوحة للدراسات العليا، وبكالوريوس إدارة الأعمال من جامعة غزة. مهتمة في مجال البحث العلمي خاصة قضايا اللاجئين الفلسطينيين والسوريين بالإضافة إلى الخبرة العملية في المنظمات الدولية والوطنية.

المقدمة

شهد القرن الواحد والعشرين أحداث دامية لم يشهدها العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، أبرز هذه الأحداث "الحرب السورية" التي تمثل أزمة العصر الحالي. تسببت الحرب في سوريا بعدد من الضحايا يقدر بـ 200 ألف قتيل وأكثر من مليون جريح (SRRP.2015, 3RP2015) بالإضافة إلى تهجير أكثر من نصف السوريين البالغ عددهم 23 مليون نسمة. نزح 7.5 مليون سوري داخل سوريا إلى أماكن أكثر أماناً بالإضافة إلى أكثر من 4 مليون سوري أصبحوا لاجئين في الدول المجاورة، وصلت أعدادهم في كل من تركيا 1.5 مليون، لبنان 1.1 مليون، الأردن 657 ألف، العراق 3.250 ألف، مصر 130 ألف لاجئ سوري (Rand.2015)

كانت الأردن وما زالت إحدى الدول التي تفتح أبوابها دائماً لاستقبال اللاجئين، منذ اندلاع الثورة السورية استقبلت المملكة الأردنية الهاشمية حسب الإحصاءات الصادرة عن الجهات الحكومية (وزارة التخطيط والتعاون الدولي) ما لا يقل عن 1.4 مليون سوري، 657 ألف فقط مسجلين كلاجئين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة (Human rights watch). يعيش 20% من هؤلاء في المخيمات الخاصة باللاجئين (141 ألف لاجئ) أما معظم يتواجد في المدن المستضيفة بحيث تتركز أماكن تواجدهم في المدن الرئيسية عمان، إربد والمفرق بأعداد تتجاوز 516 ألف لاجئ سوري (Shateiwi, Walsh, Klassen.2014).

يعاني اللاجئ السوري سواء في مخيمات اللاجئين أو المدن المستضيفة واقع صعب ومؤلم، تمدد آثار تواجدهم وأعدادهم الكبيرة لتؤثر على المواطنين في البلاد بحيث زاد عدد السكان في الأردن حتى عام 2016 (10%) (Rand.2016) إلى جانب التزايد الملحوظ لمعدلات البطالة وارتفاع تكلفة إيجارات البيوت والازدحام في الخدمات العامة المرتبطة بالتعليم والصحة وغيره.

يعتبر التعليم إحدى التحديات الكبيرة أمام اللاجئين السوريين في الأردن، نلاحظ ذلك عند التمعن في النسب والأعداد المرتبطة باللاجئين أنه لغاية عام 2016، 50% من أعداد اللاجئين عبارة عن أطفال (220 من 660 ألف أطفال في سن المدرسة) ممن يلوذ بهم أهاليهم من أهوال وكوارث الحرب بالإضافة إلى التحدي الأكبر المرتبط بتعليم الأطفال وهو النسبة التي تشكل 40% من الأطفال غير ملتحقين حتى الآن بمؤسسات التعليم الرسمية التابعة للدولة.

يعتبر هؤلاء الأطفال مستقبل سوريا الذي سيعود إلى وطنه في يوم من الأيام لإعادة أعمارهم وبناءه، أما حالياً فهم جزء من المجتمعات التي تستضيفهم والتي نستطيع أن نلاحظ فيها زيادة النسب المرتبطة بالزواج المبكر وعمالة الأطفال، من هنا تكمن أهمية هذا البحث والذي يتناول قضية تتعلق بمستقبل ملايين من الأطفال اللاجئين السوريين حول العالم، وفي الدول المجاورة لسوريا على وجه الخصوص. تحاول الباحثة طرح المشكلة ومعرفة أسبابها ونتائجها وأثارها في الأردن، للوصول إلى حل يساهم ولو بشكل بسيط في التخفيف من معاناة اللاجئين السوريين المرتبطة بالتعليم وذلك انطلاقاً من سؤال البحث "ما مدى استجابة السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين للمشكلات التي تحول دون الحاق الأطفال اللاجئين في التعليم الرسمي الجيد في الأردن؟"

أهداف الدراسة:

تحاول الباحثة في هذه الدراسة الوصول الى سياسة تعليمية مقترحة تضمن حق الأطفال اللاجئين السوريين في التعليم، نجحت السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين الحالية في ادماج نصف الأطفال السوريين في مؤسسات التعليم فيما يعاني النصف الآخر من خطر عدم ارتياد المدارس وحرمانه من حقه في التعليم. تهدف الدراسة الى دراسة وتحليل السياسة الحالية ومعرفة ما هي أوجه القصور التي تحول دون ادماج معظم الاطفال السوريين في النظام التعليمي والمساهمة في ايجاد الحلول والبدائل لذلك.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تظهر أهمية البحث العلمية كونه بحث يتعلق بمجال السياسات العامة، المجال الذي يفتقر وطننا العربي الملميء بالصراعات والمشاكل لهذا النوع من الأبحاث، هذا ويطرح احدى أهم قضايا الوطن العربي في وقتنا الحالي (الأزمة السورية)، نحاول الاستفادة من حقل السياسات العامة لتحليل السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين ومعرفة أوجه القصور المصاحبة لها للوصول أخيرا الى سياسة مقترحة تغطي نقاط الضعف في السياسة التعليمية الحالية وتبرز نقاط أخرى مهمة لا تتضمنها.

الأهمية العملية: يتعلق موضوع البحث باللاجئين السوريين، أي أننا نناقش مشكلة واقعية نرى عواقبها يوميا، ليس فقط على السوريين بل تمتد آثار الأزمة السورية الى الدول المستضيفة، تطرح الباحثة قضية تعليم اللاجئين حيث فئة الأطفال التي تغلب على الفئات الأخرى من اللاجئين وذلك ايمانا بأهمية التعليم لأطفال سوريا والذين هم جزء من المجتمعات المستضيفة بشكل مؤقت، ومستقبل سوريا الذي سيعود لوطنه لاعادة بناءه وتعميره الذي لن يكون الا بسلاح العلم.

اشكالية الدراسة:

تكمن اشكالية الدراسة الأساسية في نصف العدد من اللاجئين هم أطفال ونسبة 40% من هؤلاء الأطفال حتى عام 2016 غير ملتحقة بمؤسسات التعليم الرسمي بالاضافة الى ضعف جودة التعليم التي يتلقاها الأطفال الملتحقين بالمدارس نظرا لأعداد اللاجئين السوريين الكبيرة، هذا وتتطرق الباحثة الى معرفة أسباب المشكلة والبحث في التحديات التي تحول دون الحاق الاطفال في المدارس الأردنية الى جانب تحليل السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين التي تعمل عليها مفوضية اللاجئين بالتنسيق مع الحكومة الأردنية ومعرفة ما أوجه القصور التي تصاحبها للوصول بالنهاية الى سياسة شاملة تضمن حق أطفال ومستقبل سوريا في التعليم.

أسئلة البحث:

سؤال البحث الرئيسي:

ما مدى استجابة السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين للمشكلات التي تحول دون الحاق الأطفال اللاجئين السوريين في التعليم الرسمي الجيد؟

الأسئلة الفرعية:

ما هي السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين في الأردن؟

ما هي التحديات التعليمية التي تحول دون ادماج الاطفال السوريين في المدارس؟

ما هي السياسة التعليمية المقترحة للتغلب على أوجه القصور المصاحبة للسياسة التعليمية الحالية؟

محددات الدراسة:

تقتصر الدراسة على طرح موضوع السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين في الأردن كحالة دراسية، وذلك على مدى خمس سنوات 2012-2016 وتستهدف فئة الأطفال من اللاجئين السوريين ممن هم بين 6-17 عام.

تصميم البحث:

ينقسم البحث الى ثلاث فصول. يتناول الفصل الاول نبذة عن موجات اللجوء الى الأردن وصولا الى اللجوء السوري بدايات عام 2011 ليتسنى لنا لاحقا الحديث بشكل خاص عن الأطفال اللاجئين وأعدادهم وتوزيعاتهم بشكل سنوي، يتضمن الفصل الاول أيضا مفاهيم عامة تتعلق بحقل السياسات العامة وذلك تمهيدا للحديث عن السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين وصناع القرار في الفصول اللاحقة. أما الفصل الثاني فننتحدث عن منهجية الدراسة بشكل مفصل والفصل الثالث من هذا البحث يتناول السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين التي تعمل عليها مفوضية اللاجئين ثم عملية تحليل للسياسة قيد الدراسة التي تنتهي بتقييم السياسة وملاحظة نقاط الضعف للوصول الى سياسة مقترحة تضمن حق الأطفال السوريين في التعليم.

الفصل الأول

مراجعة الأدبيات

1.1 اللجوء في الأردن:

تعتبر الأردن دولة متوسطة الدخل ذات تعداد سكاني يبلغ 6.6 مليون نسمة لها حدود مشتركة مع كل من سوريا، فلسطين، العراق والمملكة العربية السعودية أما اقتصاديا فتعتبر دولة محدودة الموارد وذات قدرات ضعيفة على الصعيدين الامني. أدت جميع هذه العوامل الى جانب عناصر أخرى الى التزام الحكومة الأردنية بالمواقف الحيادية والدبلوماسية في جميع العلاقات الخارجية للأردن حيث يغلب على الدولة قوة

علاقتها الدبلوماسية كوسيلة للتعامل مع ضعف النواحي الاقتصادية والأمنية للدولة (الشعراوي، 2016).
(فرانسيس، 2015)

بالرغم مما سبق ذكره، حتم الموقع الجغرافي للأردن والذي يتوسط ثلاث دول عربية اسلامية ذات أوضاع أمنية غير مستقرة (فلسطين، سوريا، العراق) الاستجابة الانسانية للصراعات والنزاعات التي تحدث في الدول المذكورة والتي ترتبط ارتباطا اقتصاديا وثيقا بالأردن حيث التبادل التجاري الى جانب العلاقات الاجتماعية وروابط النسب والمصاهرة بين هذه البلاد حيث تقارب الثقافة بينهم (الحمود، 2015). منذ احتلال فلسطين التاريخية 1948 حيث تهجير ما يقارب 726,000 فلسطيني (مبيض، 2010)، نسبة 10% لجأوا الى الأردن والتي فتحت أبوابها أمام اللاجئين الفلسطينيين حتى عام 1967 وباحتلال ما تبقى من أراضي فلسطين وتهجير العديد من الفلسطينيين الى الدول المجاورة، بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في الأردن حسب احصائيات أخيرة 1.951.490 لاجئ حيث أكبر جالية للفلسطينيين والذين تجاوزت أعدادهم أعداد الأردنيين وأصبحوا جزء من المجتمع الأردني بمنحهم الجنسية الأردنية (مبيض، 2010).

هذا الى جانب استقبال المملكة الأردنية الهاشمية للاجئين العراقيين الذين كانوا نتيجة للحرب العراقية-الارانية (1979) بالاضافة الى اللاجئين نتيجة الحرب العراقية- الكويتية (1990)، استقبال ما يقارب 300 ألف فلسطيني وأردني من الكويت (المحمود، 2015)، أما موجة اللجوء الأضخم خلال هذه الفترة كانت نتيجة احتلال العراق عام 2003 حيث يبلغ تعداد اللاجئين العراقيين في الأردن 500 ألف لاجئ (دراجين، 2011). يساعدنا هذه المرور السريع لتاريخ الأردن مع اللجوء وقضايا اللاجئين على فهم مواقف الحكومة الأردنية من الأزمة السورية واستيعاب مدى استجابة الأردن للاجئين السوريين منذ بداية الأزمة السورية عام 2011 واستقبال الأردن 1.3 مليون سوري حسب تقديرات جهات حكومية لعام 2016 (Human rights watch، 2016).

أثبتت الحكومة الأردنية أمام العالم والمجتمع الدولي بشكل خاص قدرتها على اجتياز أزمات اللاجئين على مر التاريخ بالرغم من موارد الدولة المحدودة، وحتى اليوم تقدم الدروس والعبر في مجال اغاثة الملهوف ودفع الضرر عن المنكوبين وذلك بمساندة من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، الجهة المسئولة عن تلبية احتياجات اللاجئين الانسانية على صعيد كافة القطاعات بالمشاركة مع المئات من وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومنظمات دولية ومحلية أخرى وستتناول في هذا البحث على وجه الخصوص قطاع التعليم.

2.1 اللجوء السوري في الأردن:

اندلعت بدايات الشرارة الأولى للثورة السورية في مارس/ 2011، اشتدت وتيرة النزاع المسلح والذي أودى بحياة عشرات الأشخاص في ذلك الحين وتهجير الآلاف الى دول الجوار بحيث وصل ما يقارب الـ 2600 لاجئ الى الأردن (Shteiwi, Walsh, Klassen, 2014)، مع دخول الأزمة السورية عامها الثاني 2012 وامتداد النزاع الى العديد من المحافظات في سوريا وبالتالي أثر النزاعات امتد ليطول العديد من السوريين باختلاف

طوائفهم وفئاتهم فوصل عدد اللاجئين عام 2012 في الأردن 238.800 لاجئ سوري، عندئذ اضطرت الأمم المتحدة الى اتخاذ عدد من الاجراءات(Shteiw, Walsh, Klassen, 2014) يمكن تلخيصها ب:

1- صدور تصريحات رسمية عن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بوصف ما يحدث في سوريا ب"الحرب الأهلية".

2- ارسال مراقبين وخبراء دوليين لمراقبة وتقييم الأوضاع السورية

3-مسئولية المفوضية السامية للأمم المتحدة عن المتضررين من الحرب السورية في دول الجوار واعتبارهم "لاجئين"

4-البدء بانشاء المخيمات السورية، مخيم الزعتري/ 29/يوليو/2012

5-البدء باعداد السياسات الهادفة الى تقديم المساعدات الانسانية، خطة الاستجابة الاقليمية لعام 2012

بانشاء مخيم الزعتري الذي صمم ببناءه ليستوعب 113 ألف لاجئ زاد تدفق اللاجئين السوريين نحو الأردن حتى بلغ عددهم الى غاية عام(2013) 586.300 لاجئ ومن ثم بعد ذلك تم انشاء مخيم الأزرق في محافظة الزرقاء عام 2014. زادت احوال اللاجئين في المملكة سوء بالتزامن مع تزايد الضغوطات والأعباء الواقعة على الحكومة الأردنية والتي تبذل جهودها لتلبية احتياجات اللاجئين والاستجابة الانسانية لحقوقهم، وذلك بدعم وتمويل من الجهات الدولية والاقليمية الممثلة بشكل رئيسي بالوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية والغير حكومية، تمثل هذه الاستجابة على شكل خطة استراتيجية سنوية صادرة عن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين المسئولة عن التنسيق للاستجابة بحيث تتضمن الخطة سياسات على صعيد كافة القطاعات المختلفة (تعليم، صحة، مأوى ...) وموضوع البحث هو السياسة التعليمية.

استمرت هذه الخطة حتى عام 2014 لكن بزيادة الوضع المرتبط باللجوء السوري تعقيدا وامتداد أثره الى المواطنين الأردنيين بحيث وصل عدد اللاجئين السوريين حتى عام 2016 الى 657 ألف لاجئ مسجل و1.4مليون سوري بما يشمل الغير مسجلين لدى مفوضية اللاجئين (Rand.2015). أدى ذلك الى تطوير خطة الاستجابة لعامي 2015 و 2016 ودمجها في وثيقة واحدة، بالاضافة الى اعداد الحكومة الأردنية خطة وطنية خاصة بها (الخطة الاقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات 2014-2016) تهدف الى تعزيز قدرة المجتمع الأردني على الاستجابة للأزمة السورية ودعم المواطنين الأردنيين خاصة الموجودين في المدن التي يتركز فيها تواجد السوريين، يشترك في اعداد هذه الخطة أكثر من 200 شريك تابع لجهات اقليمية ودولية ويعتبر ذلك أضعاف عدد الجهات التي ساهمت في اعداد الخطط للسنوات الأولى ولذلك نستطيع أن نقول أن الازمة السورية تجاوزت جميع قدرات وخبرات واختصاصات الدول والجهات المعنية بالاستجابة اليها.

3.1 الاتفاقيات الدولية المتعلقة باللاجئين في الأردن:

باستعراض ما سبق نتوقع التزام الحكومة الأردنية بالاتفاقيات الدولية الخاصة باللاجئين نظرا لهذه الأعداد التي تستقبلها وتقوم بالاستجابة الانسانية تجاهها، الا أنه وفي حقيقة الأمر لم توقع المملكة الأردنية الهاشمية على أي من الاتفاقيات المتعارف عليها دوليا والتي تنص على حقوق اللاجئين (اتفاقية جنيف 1949، الاتفاقية الدولية الخاصة باللاجئين 1951، بروتوكول الأمم المتحدة الخاص باللاجئين 1967)، أي أنه ليس هناك ثم ما يلزم الحكومة الأردنية بالاستمرار في استقبال اللاجئين السوريين أو غيرهم، هذا وبالإضافة الى أن حقوق اللاجئين في الأردن تختلف عن حقوق اللاجئين في الدول الموقعة على هذه الاتفاقيات والتي تكون ملزمة بتوفير السكن والعمل والخدمات التعليمية والصحية كحقوق أساسية للاجئين (فرانسيس، 2015).

تسمح الأردن للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالدخول الى الحدود الأردنية للاستجابة الانسانية للاجئين وذلك بناء على ما هو منصوص عليه ب"مذكرة التفاهم" التي وقعتها مع الأمم المتحدة عام 1998 بل وتقوم الحكومة الأردنية أيضا بالمشاركة في هذه الاستجابة وتحاول توفير أقصى ما يمكن من احتياجات اللاجئين. لذلك يمكن أن نعتبر موقف الأردن تجاه اللاجئين وبشكل نسبي موقف تقدمي حيث أن الحكومة الأردنية ما زالت تفتح أبوابها أمام اللاجئين رغم موارد لدولة المحدودة وملزمة بمبدأ أساسي منصوص عليه بالاتفاقيات الدولية الخاصة باللاجئين وهو عدم الاعادة القسرية لأي لاجئ الى الحدود والأقاليم حيث تكون حياته أو حريته مهددة.

بما يتعلق بالأزمة السورية على وجه الخصوص في الأردن فان الأردن تستجيب لاحتياجاتهم الانسانية بموجب مذكرة التفاهم والتي تم التعديل عليها 2014 بحيث تناسب متطلبات اللاجئين السوريين (الحمود، 2015). تتمثل استجابة المملكة الأردنية الهاشمية مع الأزمة السورية بالخطة الاستراتيجية السنوية التي وضعتها بالمشاركة مع مفوضية اللاجئين وجهات معنية أخرى وتشتمل السياسة على سياسات عامة على صعيد كافة القطاعات التي تتمثل باحتياجات اللاجئين الأساسية والانسانية، وكما ذكرنا لم توقع المملكة الأردنية الهاشمية على الاتفاقيات الدولية الخاصة باللاجئين لكنها تحترمها، وعدم التوقيع عليها يتيح للحكومة درجة أكبر من التأثير في استجاباتها على مستوى السياسات الخاصة باللاجئين أما السياسة قيد البحث فهي السياسة التعليمية والتي تتناول المشكلة السورية على صعيد قطاع التعليم.

2. مدخل الى حقل السياسات العامة

شهد القرن العشرين أحداث عالمية غيرت العالم وقلبت موازين القوى للدول، ساهمت تلك الأحداث مثل أزمة الكساد الكبير والحرب العالمية الاولى والثانية في تغيير الخارطة السياسية والعسكرية والبنية الاجتماعية للدول بالإضافة الى ازدياد دور الدولة التدخلية لانقاذ ما تبقى من البلاد نتيجة الحرب والتوجه نحو اعادة الاعمار. برز ذلك على وجه الخصوص لدى الدول التي خرجت منتصرة من الحرب والتي سعت وما زالت الى البقاء دائما في كفة الميزان الأرجح، وبالتالي يحتاج بناء الدولة واعادة هيكلتها وتوزيع ثرواتها من

جديد الى التطوير على الصعيد العلمي وليس فقط الجانب العملي، من هنا برزت الحاجة الى حقل جديد يهدف الى صياغة سياسات لحل المشكلات والأزمات التي تعاني منها البلاد، فكانت البداية الاكاديمية الفعلية لظهور حقل السياسات العامة كحقل منفصل يندرج تحت العلوم الاجتماعية عام 1951 في الولايات المتحدة الأمريكية.

يعتبر العالم الأمريكي لا زويل (Harold Lasswel) صاحب البداية الأكاديمية الفعلية لحقل السياسات العامة وذلك باصدار كتابه "علوم صنع السياسات العامة" مع الدكتور الأمريكي ليدنر (Dr.Ledner)، صرح لازويل بضرورة لنظر الى السياسات العامة كحقل علمي مستقل حيث أن أسس العلوم الاجتماعية غير كافية لاستيعاب مفهوم السياسات العامة وعملية صياغة السياسة العامة بالاضافة الى قصورها على الامام بالمهارات المهمة التي يجب أن يتصف بها صانع السياسات العامة، رغم ذلك كانت المنهجية التي وضعها العالم لازويل للتعامل مع ذلك منهجية ذات طابع وصفي غير كافية لتوضيح مدى تجاوز السياسات العامة الحدود التخصصية للعلوم الاجتماعية. (الحسين، 2002)

كان ذلك وصف العالم دورور (Yakzil Douror) لمنهجية العالم الأمريكي لازويل، والذي تابع مسيرة لازويل في العمل على تطوير منهجية السياسات العامة كحقل مستقل عن العلوم الاجتماعية لذلك عمل بشكل أكثر على الجانب الكمي من المنهجية بالاستعانة بالعلوم الطبيعية ووضع أسس متينة لحقل السياسات العامة المتعلقة بالمفاهيم، عملية صياغة وتحليل السياسة العامة، بالاضافة الى المهارات اللازمة لصانعي السياسات العامة، وبالرغم من الانتقادات التي وجهت من البعض لمنهجية دورور ومحاولتهم للتعديل عليها إلا أنه وبشهادة العديد من جامعات الدراسات العليا وغيرها والمؤسسات الحكومية ومراكز الأبحاث تعتمد بشكل أساسي على اسهامات دورور في عملية تحليل السياسات وأشهر هذه المؤسسات مؤسسة راند الأمريكية (Rand Corporation, 1948) التي كان دورور أحد مؤسسيها والعاملين فيها. (الحسين، 2002)

تجدر الاشارة هنا الى أن تحليل السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين جزء أساسي من هذا البحث حيث تسعى الباحثة الى معرفة أسباب المشكلة الأساسية المتعلقة بالقطاع التعليمي وجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول المشكلة ومن ثم دراسة السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين وتقييم مدى ملائمة المشاريع والبرامج التي تندرج تحت السياسة مع مسببات المشكلة وذلك سعياً لايجاد الحلول التي تخفف من معاناة الأطفال اللاجئين، هذا وكانت الأبحاث الصادرة عن مؤسسة راند المتعلقة باللاجئين السوريين والسياسة التعليمية بشكل خاص تجاههم كثيرة وقيمة وكانت مراجع أساسية في أجزاء كثيرة من البحث.

1.2 مفهوم السياسة العامة

السياسة العامة: خطة الدولة الاستراتيجية التي تمثل برامج الحكومة على صعيد قطاعات الدولة المختلفة لتحقيق أهداف وغايات عامة الى جانب المشاريع والأنشطة التي تتضمن قرارات تنفيذها الحكومة استجابة لمشاكل العامة من الناس (الفهداوي، 2001).

2.2 صياغة السياسة العامة:

- تستند الخطوة الأولى في عملية صنع سياسة معينة الى وجود مشكلة عامة ما، والمقصود بالمشكلة العامة هو مشكلة فعلية تمس شريحة كبيرة من الناس وتحتاج رد فعل حكومي لايجاد حل لها ويختلف رد فعل الحكومة بناء على مدى تأثير هذه المشكلة وحجم الضغط الواقع على الحكومة من قبل الأطراف المختلفة لادراجها ضمن أولويات أجندة الحكومة السياسية (أندرسون، 2002).
- صياغة السياسات والبدائل المناسبة للتعامل مع القضية أو المشكلة العامة ومن ثم اختيار السياسة الأنسب والأفضل ، وتكون السياسة عبارة عن خطة تمثل برنامج له أهداف محددة يتم الوصول اليها عن طريق تنفيذ مجموعة من المشاريع.
- تبني السياسة العامة المناسبة للتعامل مع المشكلة المطروحة وذلك بعد الحصول على التمويل المناسب والمصادقة القانونية على السياسة من قبل الجهات المعنية.
- بدء الجهاز الاداري والتنفيذي التابع للحكومة بتنفيذ السياسة مع الحرص على تحقيق الأهداف والغايات المرجوة.
- الخطوة الأخيرة هي تقييم السياسة لتأكد من مدى نجاح السياسة في مرحلة التنفيذ من تحقيق أهدافها.

المراجع: (أندرسون، 2002)

3.2 صانعو السياسة العامة:

تختلف صناعة السياسة العامة الحكومية عن السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين في الأردن التي تعمل عليها مفوضية اللاجئين والتي سنتناولها لاحقاً، لكن حتى تكون الامور أمامنا أوضح وتكون الصورة كاملة بما يتعلق بماهية السياسة العامة سنلقي الضوء بشكل سريع على صانعو السياسة العامة وأنواعهم:

صانعو السياسة العامة الرسميين:

الأشخاص الذين يتمتعون بالصلاحيات القانونية لرسم السياسات العامة للدولة والممثلين للسلطات الدولة الثلاث الرئيسية (السلطة التشريعية، التنفيذية، والسلطة القضائية)، بالإضافة الى الأفراد الاداريين داخل أجهزة الحكومة الادارية المسؤولين عن عملية تنفيذ السياسات واتخاذ القرارات المتعلقة بها (أندرسون، 2002).

السلطة التشريعية: تعد السلطة التشريعية من المنظمات الرسمية الحكومية المسؤولة عن تشريع اللوائح والأنظمة والقوانين ووضع القواعد العامة التي تنظم مختلف أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية وغيرها في الدولة.

السلطة التنفيذية: تضم الأفراد العاملين بالمؤسسات والهيئات واللجان والأجهزة الادارية والحكومية المتنوعة، والتي يقع على عاتقها مسئولية تنفيذ السياسات العامة، غير أن دورها في رسم السياسات العامة لا يمكن اخفائه بأي حال من الأحوال اذ ان الشعوب تعيش عصر يمتهن السلطة التنفيذية بسبب الاعتماد بشكل كبير على القيادة التنفيذية في عملية رسم السياسات العامة وتنفيذها.

السلطة القضائية: محاكم الدولة على مستوى الدولة أو على مستوى اقليم معين أو ولاية، وتكون معنية بصياغة وتفسير النصوص القانونية ودى مطابقة السياسة العامة المطروحة للأنظمة واللوائح والقوانين في الدولة. (أندرسون، 2002)

صانعو السياسة العامة غير الرسميين:

مجموعة الأفراد والهيئات التي لا تمتلك السلطة القانونية والتشريعية الرسمية التي تمكنهم من عملية رسم وصناعة السياسات، لكنهم يمتلكون المعلومات حول المشاكل المطروحة والقدرة على الضغط والتأثير على صناع السياسة الرسميين للسير نحو اتجاه معين (الحسين، 2002).

جماعات المصالح: تتمثل جماعات المصالح بتنظيمات تخدم جماعات معينة مثل النقابات وتساهم بشكل كبير في التأثير على صناع السياسات ويبرز ذلك بشكل أكبر في المجتمعات الديمقراطية. تقدم جماعات المصالح مطالب سياسية متعلقة في مجال معين وبدائل للنشاط الحكومي المتعلق بذلك المجال، بالإضافة الى تقديم معلومات غالبا ما تكون فنية عن طبيعة السياسة ونتائجها.

الأحزاب السياسية: الأحزاب السياسية هي التنظيمات السياسية التي تهدف الى المشاركة في الانتخابات للوصول الى الحكم وهذا ما يميزها عن غيرها من صانعو السياسات الذين لا يسعون الى الوصول الى السلطة أو السيطرة على عملية صنع السياسات بصورة مباشرة ولكنها تهدف الى التأثير على صناع السياسات والقرارات.

المواطنون: يساهم المواطن في عملية صنع السياسات عن طريق الانتخابات التي يختار من خلالها الشخص أو الحزب الذي يرى فيه من يحقق أهدافه ويلبي تطلعاته المجتمعية. (الحسين، 2002)

3. الدراسات السابقة

ساهمت العديد من الدراسات والأبحاث العلمية في تعميق الفهم حول تعليم الأطفال اللاجئين السوريين في الأردن وما هي السياسات العامة المتبعة من قبل الحكومة الأردنية والجهات الدولية المعنية لتوفير الخدمات التعليمية للاجئين السوريين، أما دراسة "تعليم أطفال اللاجئين السوريين" إدارة الأزمة في تركيا ولبنان والأردن، شيلي كالبرتسون ولؤي كونستانت، مؤسسة راند 2015 والتي تعتبر مؤسسة غير ربحية تساعد على تحسين السياسات وعمليات اتخاذ القرار من خلال البحث والتحليل، توفر هذه الدراسة الاستطلاعية التي مولها مركز السياسات العامة في الشرق الأوسط التابع لمؤسسة راند لمحة عامة عن تعليم أطفال اللاجئين السوريين في لبنان وتركيا والأردن (وهي البلدان الثلاث التي تستقبل أعداد اللاجئين السوريين) ووصفت أهم المعوقات والمشاكل التي تواجه الأطفال السوريين مثل وثائق التسجيل والمشاكل النفسية وتقديم توصيات عملية واعتبارات متعلقة بالسياسات الواجب الأخذ بها وذلك بناء على التحديات ومعوقات التعليم الواردة في تقارير ودراسات وردت عن الحكومات ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية في تركيا والأردن ولبنان.

وفي دراسة أخرى لمنظمة هيومن رايتس ووتش "حواجز تعليم الأطفال السوريين اللاجئين في الأردن" هيومن رايتس ووتش، 2016 وهي منظمة دولية تعنى بحماية حقوق الإنسان وكفالة الحقوق الأساسية أثناء الحرب والنزاعات، ويستند هذا التقرير إلى بحوث أجريت في أكتوبر/ تشرين الأول 2015 بمناطق مضيقة للاجئين ومخيمات مثل الزعتري ومخيم الأزرق. أجرى باحثو هيومن رايتس ووتش مقابلات مع 105 لاجئين وطالبي لجوء من سوريا تم تحديد العائلات التي أجريت معها مقابلات بمساعدة منظمات غير حكومية محلية ودولية ومعارف داخل تجمعات اللاجئين السوريين في كل مدينة من المدن. وناقش البحث بشكل مفصل مشاكل السوريين التعليمية والعوائق أمام التحاق الأطفال السوريين في المدارس بالإضافة إلى السياسات الأردنية التعليمية والسياسات الدولية تجاه التعامل مع المشكلة التعليمية التي يواجهها الأطفال السوريين. تطرح الدراسة أهم المعوقات الأساسية التي تعترض مسيرة الأطفال اللاجئين التعليمية وتشير إلى التحديات المتعلقة باكتظاظ المدارس والعنف وقاعدة الثلاث سنوات التي منعت الملاف من الأطفال من الالتحاق بالمدارس هذا إلى جانب الإحصاءات المذكورة المتعلقة بأعداد الأطفال داخل وخارج المدارس وتوزيعاتهم ودى تأثير هذه المشاكل على النسب المتعلقة بأعداد الطلبة الغير ملتحقين بالتعليم.

إلى جانب ذلك تطرح دراسة مركز كارنيغي للشرق الأوسط "أزمة اللاجئين في الأردن" ألكساندرا فرانسيس والذي يعتبر مركز علمي يجمع بين المعرفة المعمقة والتحليل المقارن الثاقب لدراسة المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الاستراتيجية في العالم العربي. ومن خلال الدراسات القطرية المفصلة واستكشاف المواضيع الرئيسية الشاملة، يقدم برنامج كارنيغي للشرق الأوسط، بالتنسيق مع مركز كارنيغي للشرق الأوسط، تحليلات وتوصيات مبنية على فهم عميق وآراء واردة في المنطقة. يهدف التقرير إلى فهم الاستجابة

الأردنية لنتائج الأزمة السورية وتطبيقها للقانون الدولي ويستعرض قصور الحكومة الأردنية في بعض الخدمات التي تقدمها للاجئين ومن ضمنها التعليم.

وفي دراسة لـ Alice Beste، *Education provision for Syrian refugees in Jordan, Lebanon and Turkey Preventing a "Lost Generation"* التي تطرح المشكلة التعليمية التي يعاني منها الأطفال السوريين في الدول المجاورة لسوريا وتتناول بعض القضايا المهمة المتعلقة بأعداد الفتيات والصبية والفروقات التعليمية بينهم وتوزيعاتهم في المخيمات والمدن المستضيفة بالإضافة الى قضايا الزواج المبكر وعمالة الأطفال والتمييز ضد الفتيات وتعطي نتائج وتوصيات للجهات المعنية بحقوق الطفل والمؤسسات المسؤولة عن تعليم الأطفال في حالات الطوارئ الى جانب ابراز دور الحكومة الأردنية في تعليم الأطفال اللاجئين السوريين.

وهناك دراسة أخرى لمؤسسة راند سابقة الذكر، *"Evaluation of the emergence education response for Syrian refugee children and host communities in Jordan"* Rand corporation تهدف هذه الى تقييم الاستجابة التعليمية لكل المساهمين في صنعها سواء مفوضية اللاجئين أو الحكومة الأردنية بالإضافة الى غيرهم من الشركاء. تم استخدام بيانات نوعية وكمية لمعرفة أعداد الأطفال اللاجئين السوريين الملتحقين بالتعليم الرسمي وغير الرسمي والأطفال الغير ملتحقين حتى الآن بالتعليم، يتبع التقييم معايير محددة وحتى يتم العمل عليه بالشكل المناسب تم اجراء مقابلات مع أشخاص من الحكومة الأردنية وآخرين تابعين لأحد وكالات الأمم المتحدة والمناحين والمنظمات غير الحكومية وأخيرا الخروج بنتائج وتوصيات للجهات المعنية للوصول الى استجابة أشد فعالية واستدامة بما يتعلق بالخدمات التعليمية المقدمة للأطفال من اللاجئين السوريين والاردنيين أيضا، توصلت الدراسة الى نجاح الفاعلون في الحاق الأطفال السوريين في التعليم الرسمي لكن هناك بعض القصور المصاحب للسياسة التعليمية مثل عدم تحقيق الأهداف المتعلقة بمعايير جودة الخدمات التعليمية المقدمة.

الاطار المنهجي للبحث:

بعد ملاحظتنا للمشكلة ومراجعة معظم التقارير التي تتناولها، ولأن البحث يتناول موضوع يتمحور حول ثلاث فئات أو جهات مهمة وهم الأطفال، اللاجئين، التعليم ويعنى بهم العديد من المنظمات وصناع القرار حول العالم، استندت الباحثة الى عدد من المنهجيات التي تساعد في وصف المشكلة وتحليلها والمحاولة في ايجاد الحلول للتعامل معها :

1-المنهج الوصفي التحليلي : تسعى الباحثة من خلال هذا المنهج الى وصف المشكلة بشكل دقيق والتي تعتبر احدى خطوات تحليل السياسة العامة الاساسية، عن طريق مراجعة التقارير الصادرة عن مفوضية اللاجئين والتي تتعلق بالقطاع التعليمي الخاص باللاجئين السوريين تم تحديد المشكلة ومعرفة أسبابها وملاحظة التغيرات المصاحبة للعوامل المرتبطة بها بشكل سنوي لمعرفة مدى مساهمة السياسة التعليمية

تجاه اللاجئين السوريين في التخفيف من حدة المشكلة وايجاد حلول للتعامل معها حيث الحاق أكبر عدد ممكن من الاطفال اللاجئين السوريين بالتعليم الرسمي الجيد.

2-منهج دراسة الحالة: نظرا لاتساع موضوع اللاجئين السوريين وتوزيعهم على أكثر من دولة وحتى نكون محددين أكثر اقتصرنا في هذا البحث على دولة واحدة (الأردن) حيث احدى الدول الاكثر استقبالا للاجئين السوريين مقارنة بعدد السكان بالاضافة الى تجاربها السابقة مع لاجئين سابقين. تناولت الباحثة التقارير المتعلقة بتعليم اللاجئين السوريين في الأردن الصادرة عن مفوضية اللاجئين والحكومة الأردنية والمنظمات المعنية بحقوق الأطفال واللاجئين والتعليم ومقارنة الأرقام والاحصاءات المتعلقة بالأهداف العامة لخطة اللاجئين التعليمية الصادرة عن المفوضية السامية بالأرقام والاحصاءات الموجودة بتقارير أخرى تناولت المشكلة التعليمية ودرستها بشكل واقعي عملي لملاحظة مدى استجابة مفوضية اللاجئين للمشكلة التعليمية على أرض الواقع.

3-منهج تتبع الحالة: ستقوم الباحثة بتتبع أوضاع اللاجئين بشكل عام في الأردن وأوضاع الاطفال التعليمية بشكل خاص وعلى نحو مفصل، بحيث ستم عملية المراجعة السنوية لجميع التقارير التعليمية الصادرة بشكل سنوي عن مفوضية اللاجئين وتعتبر هذه التقارير الخاصة بالخطة التعليمية السنوية جزء من خطة تتضمن سياسات وبرامج للاستجابة للآزمة السورية في الأردن على صعيد كافة القطاعات، التعليمية وغيرها. وتعتمد الباحثة في هذه الدراسة على تقارير أخرى سيتم تتبعها بشكل سنوي بحيث تتناول هذه التقارير ما تم انجازه بشكل فعلي على أرض الواقع من الاهداف المتعلقة بخطة مفوضية اللاجئين التعليمية والذي سيساعد في معرفة أوجه القصور المتعلقة بالخطة التعليمية والتي أدت الى وجود نسبة 40% من الاطفال اللاجئين السوريين غير ملتحقين بالتعليم الرسمي.

استعرضنا في الفصل السابق لمحة عن اللجوء في الأردن، وذلك تمهيدا للحديث عن اللجوء السوري الذي يغلب عليه عدد الاطفال على نحو من التفصيل، وتناولنا أيضا مدخل الى حقل السياسات العامة والمفاهيم المرتبطة به بغرض دراسة السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين في الأردن وتحليلها. سنتعمد في هذه الدراسة على هذه المنهجيات السابق ذكرها لتحقيق الغرض من البحث والذي يهدف الى تحليل السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين في الأردن، تمر عملية تحليل السياسة بشكل عام في عدة خطوات ونظرا لأن السياسة قيد الدراسة تم العمل عليها من قبل جهة معينة وتنفيذها فستتبع خطوتين من ضمن الخطوات العلمية المتبعة لتحليل السياسة :

1- تحديد المشكلة

2-تقييم السياسة

سيتناول البحث المشكلة التعليمية التي وضعت السياسة التعليمية للتعامل معها وذلك بشكل متسلسل على مدار عدة سنوات لملاحظة مدى تطورها خلال السنوات المصاحبة للآزمة السورية وتأثيرها على الوضع

التعليمي في الأردن وذلك عن طريق المؤسسات المعنية بالأطفال والتعليم مثل التقارير الصادرة عن اليونيسيف واليونيسكو بالإضافة الى التقارير الصادرة عن مفوضية اللاجئين والتي تتضمن الخطة التعليمية والتقارير الصادرة عن المؤسسات الأردنية الحكومية وغير الحكومية. أما عملية التقييم والتي تهدف من خلالها الى معرفة مدى تحقيق السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين في الأردن أهدافها المتعلقة بالحاق أكبر عدد ممكن من التعليم الرسمي الجيد، سيكون ذلك عن طريق مقارنة هذه الأهداف بالنتائج الفعلية على أرض الواقع والتي تناولتها تقارير لمؤسسات أخرى غير مفوضية اللاجئين التي وضعت التعليمية وسنستند في ذلك الى عدة تقارير:

1-جميع التقارير الصادرة بشكل سنوي عن مفوضية اللاجئين والتي تناول الخطط الاستراتيجية المتعلقة باللاجئين السوريين (SRRP.2012, SRRP.2013, SRRP.2014, SRRP.2015 & 3RP2016)

2-التقرير الصادر عن منظمة حقوق الانسان هيومن رايتس ووتش لعام 2016

3-التقارير الصادرة عن المؤسسة المتخصصة بتحليل السياسات العامة Rand Corporation لعام 2015، 2016

تشتمل تقارير مفوضية اللاجئين السنوي على الأهداف التعليمية المراد تحقيقها نهاية كل سنة، أما التقارير الصادرة عن المؤسسات الحقوقية ومؤسسات السياسات العامة فتتضمن ما تم انجازه بشكل فعلي على ارض الواقع. ستساهم عملية الدراسة للسياسة التعليمية والتقييم لمدى تحقيق الأهداف في معرفة مدى استجابة السياسة التعليمية التي ساهم في وضعها مئات المنظمات حول العالم تحت مظلة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين للاحاق أكبر عدد ممكن من الأطفال السوريين في التعليم الرسمي الجيد وأيضا لمعرفة أسباب المشكلة التي يتناولها البحث وهي ما هي مسببات وجود نسبة 40% من الاطفال السوريين اللاجئين لحتى الآن من دون تعليم.

ستتم عملية تقييم السياسة بناء على أساسين الاول مدى تحقيق السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين أهدافها التي تضح بالخطة الاستراتيجية السنوية، أما الأساس الثاني سيتم تقييم مدى ملائمة البرامج السياسية للتعامل مع مسببات المشكلة أي هل كانت البرامج لمطروحة والتي تنعكس في الخطة الاستراتيجية شاملة بالقدر الكافي لمسببات المشكلة التي توصلنا اليها في الجزء الأول من عملية التحليل أم لا.

نود أن ننوه هنا أنه سيتم التركيز على خطة الاستجابة الاقليمية السورية لعام 2014 (Syria regional response plan.2014) وهي آخر خطة يتضح بها الاهداف الاستراتيجية السنوية المتعلقة بالسياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين بالإضافة الى البرامج والمشاريع التي تندرج تحت هذه الأهداف (شكل1). أما الخطط لعام 2015-2016 تم دمجهم بتقرير واحد مختصر (2015 Syria response plan)

البرامج والمشاريع المتعلقة بها وبالتالي لن نكون قادرين على دراسة السياسة أو تحليلها أو تقييمها. (and 2015-2016 regional refugee and resilience plan)

الفصل الثالث

المبحث الأول: السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين

المبحث الثاني: صياغة السياسة التعليمية/ صانعو السياسة

المبحث الثالث: تحليل السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين

المبحث الأول: السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين في الأردن

تحدثنا خلال الفصل الثاني من البحث عن اللاجئين السوريين في الأردن وأوضاعهم بشكل عام وسريع، سنتناول في هذا الجزء من البحث وبشيء من التفصيل فئة الاطفال من اللاجئين وقطاع التعليم من ضمن القطاعات الاخرى التي تمثل احتياجات اللاجئين الانسانية. كما أسلفنا، بلغ تعداد اللاجئين حتى عام(2016) 657 ألف لاجئ سوري مسجل من بينهم 220 ألف طفل في سن المدرسة أو بعمر المدارس (Unicef,2016)، 40% من هؤلاء الأطفال لم يلتحق حتى الآن بالتعليم الرسمي (Rand.2015).

يتعرض الأطفال السوريين الى العديد من الظروف القاسية التي تعيق مستقبل أمن لهم، وتعاني فئة كبيرة منهم من المشاكل النفسية وأخرى تتعلق بالعنف وانعدام الفرص (يونيسيف،2014). تعتبر فئة الأطفال فئة ذات احتياجات مختلفة عن الفئات الأخرى من اللاجئين بالإضافة الى أنها الفئة الأكبر بين أعداد اللاجئين، وعند دراسة أوضاع الأطفال السوريين سواء في الأردن أو الدول الأخرى المستضيفة للاجئين نجد وبلا شك أن أحد الأولويات الرئيسية والحقوق الأساسية لحماية مستقبل أطفال سوريا هو التعليم.

تتبع المملكة الأردنية الهاشمية سياسة فتح الأبواب والتعليم المجاني والالزامي للأطفال السوريين داخل الحدود الأردنية، تتيح الحكومة الأردنية الفرص التعليمية للأطفال الموجودين في المدن المستضيفة في حال استيفائهم لبعض الأوراق الرسمية الثبوتية (شهادة طالب لجوء من مفوضية اللاجئين، وثيقة خدمة من وزارة الداخلية الأردنية)، أما اللاجئين الموجودين في المخيمات فتوجد مدارس رسمية خاصة بهم (Human rights watch.2016). تنفق المملكة الأردنية الهاشمية 12% من إجمالي الناتج القومي ضعف النسبة التي تنفقها دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة (Human rights watch.2016) بالرغم من ذلك تعاني الأردن من نظام تعليمي يحتاج العديد من الاصلاحات والتغير من فترة تسبق الأزمة السورية، ولكن منذ 2011 وتدفق أعداد اللاجئين داخل الحدود الأردنية والتي يغلب عليها أعداد الاطفال أثر ذلك بشكل كبير على المسيرة التعليمية في الأردن وزاد من الضغوطات على النظام التعليمي.

أدت جميع هذه العوامل الى عدم قدرة النظام التعليمي الأردني الى الاستجابة لاحتياجات مئات آلاف الأطفال السوريين التعليمية ومن هنا برزت حاجة الحكومة الأردنية لسياسة تعليمية خاصة باللاجئين

السوريين تساعد على الحاق أكبر عدد ممكن من الأطفال السوريين بالتعليم وتضمن حقهم بتعليم جيد. عملت مفوضية اللاجئين بالتنسيق مع الحكومة الأردنية على اعداد سياسة تعليمية تتمثل بخطة استراتيجية سنوية تهدف الى اتاحة التعليم الجيد للأطفال السوريين وكانت أول هذه الخطط عام 2012.

السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين في الأردن: الخطة الاستراتيجية التعليمية السنوية التي تضعها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين السوريين وذلك لتقديم الخدمات التعليمية والتعامل مع جميع المشاكل التي تعترض مسيرة الأطفال السوريين اللاجئين التعليمية.

كانت الاستجابة التعليمية ووضع مفوضية اللاجئين السياسة المناسبة التي تضمن حق الأطفال اللاجئين في التعليم متزامنة مع سياسات مفوضية اللاجئين على صعيد القطاعات الأخرى التي تكفل حقوق اللاجئين واحتياجاتهم الأساسية (SRRP,2014). تم العمل على تطوير السياسة التعليمية سنة عن أخرى بحيث تم التوصل اخيرا الى أهمية وضع سياسة تعليمية ذات أهداف استراتيجية طويلة الامد وادراك أن القضايا المتعلقة باللاجئين وحسب التجارب السابقة للاجئين تستمر لعقود وليس لبضعة سنوات (Rand,2015)، لذلك تم تجاوز فكرة السياسة التعليمية التي تهدف الى الاستجابة الطارئة المؤقتة وتسخير الجهود والموارد نحو أهداف أشمل وحسب خطة الاستجابة للأزمة السورية لعام (2014) الأهداف التعليمية الرئيسية هي: (شكل.1)

1- العمل بشكل متواصل على ابقاء أبواب المدارس مفتوحة حيث التعليم المجاني والحق أكبر عدد ممكن من الأطفال بالتعليم الرسمي

2- العمل على تعزيز جودة التعليم وتوفير الخدمات والاحتياجات المعنوية والمادية التي تضمن التعليم الجيد للاجئين

تجاوزت الأزمة السورية ومحاولات الجهات الفاعلة المعنية بشؤون اللاجئين والأطفال والتعليم حدود موارد المنظمات الانسانية وخبراتها وقدراتها واختصاصاتها (3RP,2015,2016) ويتم العمل على التطوير والتعديل المستمر على السياسات المتعلقة باللاجئين حيث أن أعداد اللاجئين غير ثابتة وتزداد سنة عن الأخرى بشكل غير مسيطر عليه لذلك تضع مفوضية اللاجئين خطط ذات أهداف سنوية تسعى الى تحقيقها ولأن هذه الاهداف أهداف ذات بعد استراتيجي وتتعلق بفئات معينة ذات عدد كبير تلجأ مفوضية اللاجئين الى اتباع عدد من الوسائل المختلفة للوصول الى تحقيق الهدف، لتحقيق أهداف السياسة التعليمية تلجأ مفوضية اللاجئين الى الوسائل الآتية:

1- وسائل التعليم الرسمية النظامية

أ- المدارس العامة: وسيلة توفير التعليم الرئيسية للأطفال السوريين في المجتمعات المستضيفة، تتيح الحكومة الأردنية مدارس الدولة العامة أمام الأطفال السوريين وتوفر التعليم المجاني لهم في حال استيوائهم بعض الأوراق الرسمية المطلوبة (Human rights watch,2016). ويكون ذلك بتقسيم الدوام

الرسعي الى فترتين صباحية ومسائية بحيث يداوم الاطفال السوريين فترة المساء وحتى عام 2014 تم توفير التعليم الفترتين في 98 مدرسة استوعبت 121 ألف طفل سوري الى جانب المدارس في المخيمات(Unicef.2014).

ب-مدارس المخيمات: تحتوي مخيمات اللاجئين في الأردن مدارس رسمية معتمدة لتقديم الخدمات التعليمية المدعومة من مفوضية اللاجئين بالتنسيق مع الحكومة الأردنية للأطفال السوريين وتعتمد هذه المدارس نظام الفترتين أيضا بحيث تكون الفتيات خلال الفترة الصباحية والصبيبة خلال الفترة المسائية، يبلغ عدد المدارس في مخيم الزعتري 9 مدارس تضم 20.771 طفل مسجل، أما المدارس في مخيم الأزرق تضم 3000 طفل من ضمن 15.336 طفل بحاجة الى الالتحاق بالمدارس، والمدارس في المخيم الاماراتي تضم 2000 طفل من بين 2300 طفل بحاجة الى الالتحاق بالتعليم الرسمي(Human rights watch.2016).

2-وسائل التعليم غير الرسمية:

ساهمت وسائل التعليم الرسمية في توفير واتاحة التعليم الى نصف عدد الأطفال السوريين تقريبا، أما الأعداد المتبقية من الغير ملتحقين بالتعليم الرسمي (95.000 طفل) فتحاول عدد من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الاطفال والتعليم توفير واتاحة وسائل بديلة تتيح الفرص التعليمية للأطفال الغير قادرين على الالتحاق بالتعليم الرسمي لأسباب تجعلهم غير مؤهلين على التسجيل والتي تتعلق بعدم امتلاكهم الوثائق الرسمية اللازمة للتسجيل أو لأسباب أخرى سنتحدث عنها في الفصل التالي من البحث (Human rights watch.2016).

تنوع هذه البرامج بين ترفيهية، رياضية، برامج خصوصية لمساعدة الأطفال الذين فاتتهم مراحل دراسية في التأقلم مع المراحل الدراسية الجديدة أو اللحاق بمستوى صفهم بالاضافة الى برامج التدريب على المهارات الحياتية وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال، لكن تعتبر جميع هذه البرامج غير رسمية بحيث لا تمنح شهادات مدرسية للأطفال ولا تتيح لهم الالتحاق بالمراحل الدراسية القادمة أي أنها برامج مكملة للتعليم الرسمي وليست بديلة (Rand.2016).

أ-التعليم غير الرسمي (Informal education): البرامج التعليمية التي تقدمها اليونيسيف (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) والتي تهدف الى توسيع فرص التعليم والدعم النفسي والاجتماعي للأطفال الغير مؤهلين للالتحاق بمؤسسات التعليم الرسمي أو المؤهلين لكن غير قادرين على الوصول الى المدارس العامة لأسباب تتعلق بازدحام المدارس أو بعدها عن مكان السكن بحيث تم الحاق 35.000 طفل سوريا بالتعليم غير الرسمي من ضمن 97.000 طفل سوري غير ملتحق بالمدارس أشهر هذه البرامج هو مركز "مكاني" للتعليم العلاجي (Rand.2016).

ب_ التعليم غير النظامي النظامي (Non formal education):برامج تعليمية تعتمد مناهج وزارة التربية والتعليم لكنها غير نظامية، أي أن الجهات التي تقدم هذه الخدمات التعليمية جهات غير حكومية مثل

بعض المنظمات أو النشاطات الفردية وذلك لبقاء الأطفال السوريين على اطلاع بالمنهاج الدراسية على أمل أن يكونوا مهياين للالتحاق بالمدارس الرسمية في المستقبل، يعتبر التعليم غير الرسمي وغير النظامي غير معتمد بشهادات رسمية من قبل وزارة التربية والتعليم الأردنية والاطفال الذين يتهمون من هذه البرامج لا يستحقون الالتحاق بالمدارس الرسمية العامة.

Objective 1. Children and youth have sustained access to appropriate education opportunities.									
Output	Targeted population by type (individuals) in 2014			Location (s)	Detailed requirements from January - June 2014				Partners
	SYR in camps	SYR in urban	Other affected pop		Total requirements (US\$)	Life-saving or preventing immediate risk of harm (US\$)	Preventing deterioration of vulnerabilities (US\$)	Capacity Building / Resilience (US\$)	
Output 1.1 School aged Syrian boys and girls benefit from formal education (primary and secondary)	50.000	100.000	7.505	Country Wide (Amman, Aqaba, Irbid, Karak, Ma'an, Mafraq, Tafleeh, Zarqa)	12.137.292	12.077.292	60.000		ACTED, DRC, IRD, RI, TDHI, UNICEF, WarChild UK, WVI (MoE, MercyCorps, Save the Children Jordan)
Output 1.2 Out-of-school boys and girls including adolescents and youth (6-24 years) benefit from alternative education services such as informal, non-formal education, and basic life skills activities.	6.000	18.000	6.000	Country Wide (Amman Aqaba, Azraq, Emirati Jordanian Camp (EJC), Irbid, overnorate, Karak, Ma'an Mafraq, Tafleeh, Zaatari Camp, Zarqa)	12.129.727	11.620.927		508.800	ACTED, AVSI, Caritas, DRC, FCA, Global Communities, JRS, NICCOD, NRC, RI, Save the Children, Save the Children Jordan, Taghyeer, TDHI, UNESCO, UNICEF, WarChild UK, WVI, (Yarmouq Baqa, East Amman Charities, SCJordan)
Output 1.3 Boys and girls (3-6 years) have access to pre-primary education services	4.300	2.060	840	Country Wide (Ajlun, Amman, Irbid, Zaatari Camp, Zarqa)	1.220.520		1.132.320	88.200	Caritas, IOCC, JRS, Save the Children International, WarChild UK, WVI
Output 1.4 Children with specific needs access educational and psychosocial services	500	1.000	500	Country Wide (Amman, Irbid)	5.220.000	4.980.000	240.000		Caritas, Mercy Corps, UNHCR, UNICEF (MercyCorps)

شكل 1. خطة الاستجابة السورية 2014. Syrian regional response plan.

المرجع: UNHCR.2014.SRRP

Objective 2. Children and youth benefit from a learning environment that promotes quality education, protection and well-being.									
Output	Targeted population by type (individuals) in 2014			Location (s)	Detailed requirements from January - June 2014				Partners
	SYR in camps	SYR in urban	Other affected pop		Total requirements (US\$)	Life-saving or preventing immediate risk of harm (US\$)	Preventing deterioration of vulnerabilities (US\$)	Capacity Building / Resilience (US\$)	
Output 2.1 Boys and girls benefit from activities that support psychosocial development and resilience in public schools	5.000	5.000	5.000	Country Wide (Amman, Irbid, Zarqa)	1.206.600		1.206.600		MADRASATI, UNICEF, WarChild UK (Madrasati, East Amman Charities, Yarmouq Baqa, Relief International)
Output 2.2 Quality of teaching is ensured through training of education service providers such as teachers, school supervisors, and counsellors	1.250	70	2.450	Country Wide (Amman, Irbid, Mafraq and Camps (EJC and Zaatari))	1.115.081			1.115.081	ILO, NRC, Save the Children International, Taghyeer, UNESCO, UNHCR, UNICEF (Cader, MoE, **All agencies doing education train their own teachers be in in formal or non-formal education)
Output 2.3 Children receive essential learning materials including basic stationery and other education supplies	50.000	40.000	40.000	Country Wide (Amman, Aqaba, Azraq, Irbid, Jarash, Ma'an, Mafraq, Tafileh Zarqa, and Camps (EJC, and Zaatari))	3.840.211		3.840.211		ADRA, DRC, JHAS, LWF, MA, NICCOD, NRC, TDHI, UNICEF, WarChild UK (Save the Children Jordan)
Output 2.4 Jordanian public schools supported with additional learning spaces	40.000	40.000	20.000	Country Wide (Amman, Azraq Irbid, Mafraq, Zarqa, and Camps (EJC, and Zaatari))	8.970.035		8.970.035		ACTED, JEN, LWF, MA, MADRASATI, NRC, Save the Children International, UNHCR, UNICEF (UNICEF, Madrasati)
Objective 2					15.131.927		14.016.846	1.115.081	

المراجع: UNHCR.2014.SRRP

Sector indicators*	Target
# of boys and girls, parents, community members provided with information relevant for education and assisted with referral services	335.360
# of school aged Syrian boys and girls registered in Jordanian public schools	151.000
# of school aged boys and girls who attend remedial and catch-up classes	21.050
# of children and youth benefiting from alternative education service such as informal education and life skills	138.266
# of children and youth benefiting from alternative education service such as non-formal education	13.281
# of boys and girls with specific needs provided with inclusive education and psychosocial services	3.290
# of boys and girls benefiting from psychosocial development course in public school setting including extra-curriculum activities, recreation activities and sports.	17.300
# of boys and girls provided with individual education kits (school bags and stationery)	165.210
# of schools provided with furniture, equipment, etc to support formal education	151
# of schools provided with prefab classrooms, double-shifted, rented space, etc to support formal education	252
* these are just a sample of the total indicators being monitored under the RRP6 Jordan	

EDUCATION - Summary Requirements	Requirements Jan-June 2014				Indicative requirements Jul-Dec 2014
	Total Requirements (US\$)	Life-saving or preventing immediate risk of harm (US\$)	Preventing deterioration of vulnerabilities (US\$)	Capacity Building / Resilience (US\$)	Requirements (US\$)
SECTOR GRAND TOTAL	51.790.265	28.678.219	16.049.166	7.062.881	34.526.844

المراجع: UNHCR.2014.SRRP

المبحث الثاني: صانعو السياسة التعليمية

مع بدء التصريحات الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة خلال العام 2012 ووصف ما يحدث في سوريا بالحرب الأهلية واعتبار الفارين والنازحين من سوريا "لاجئين" بدأت الاستجابة الدولية بالتنسيق مع الحكومات المحلية المستضيفة للاجئين لتلبية احتياجات اللاجئين الأساسية وذلك عن طريق تأسيس لجنة مسؤولة عن شؤون اللاجئين "المفوضية السامية لشؤون اللاجئين" بحيث تمثل الاستجابة بخطة استراتيجية سنوية تتضمن أهداف استراتيجية على مستوى جميع القطاعات من صحة وتعليم وغيره

كانت أولى هذه الخطط عام 2012 تم وضعها بمشاركة عشرات (34 شريك) المؤسسات الدولية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الغير ربحية المحلية والدولية حيث تم تأطير قطاعات الاحتياجات الأساسية

للاجئين والبدأ بعمليات التمويل (SRRP.2015, 3RP2016)، بارتفاع عدد اللاجئين من 220-550 ألف في عام 2013 عملت الجهات المعنية على زيادة طرق التمويل الى حد وصل عدد المنظمات والوكالات المتبينة لخطة الاستجابة والتي تعمل تحت اطار تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية الى 100 منظمة 30 منهم منظمات غير ربحية ووكالات تابعة للأمم المتحدة جديدة (A review of the response to Syrian refugees) (in Jordan,2014).

يزداد عدد المنظمات والجهات المعنية بالاستجابة الى الأزمة السورية نظرا لعدم توقف تدفق أعداد اللاجئين داخل حدود الدول المستضيفة التي بلغت الملايين، بالمرور خلال 2015 و2016 حيث خطة اللاجئين الاقليمية وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات بلغ عدد الجهات المسؤولة عن لسياسات المتعلقة باللاجئين بما فهم السياسة التعليمية أكثر من 200 شريك في الاستجابة للأزمة السورية بحيث يتم العمل على مبادرة فريدة ومنسقة تهدف الى توسيع المساعدة الانمائية والانسانية المستندة الى تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والاستقرار من اجل التكيف مع الأزمات ونشير هنا الى أن اليونيسيف (مؤسسة الأمم المتحدة للطفولة) احدى أبرز الجهات التي تنفذ البرامج والمشاريع المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية للسياسة التعليمية المنشودة وذلك بمشاركة منظمات ومؤسسات محلية ودولية أخرى.

تجاوزت الأزمة السورية محاولات الدول المانحة والجهات المعنية للاستجابة الى نتائج وعواقب الحرب في سوريا بالرغم من كل الجهود والموارد والقدرات والخبرات التي تتصف بها هذه الجهات والتي سخرت للاستجابة الى الأزمة السورية، يجب أن تكون الاستجابة ومحاولات مساعدة وتوفير الاحتياجات اللازمة للاجئين طويلة الأجل وبشكل اوسع. وهذا ما يتم العمل عليه من قبل الجهات الفاعلة الانمائية والشركاء الثنائيين والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص للتصدي للضرر الهيكلي الهائل بحيث تسعى الى استجابة أشد فعالية وأكثر استدامة و تهدف الأنشطة الى مساندة أولويات الحكومات وتتكيف مع استراتيجية الاستجابة حسب السياق الوطني.

المبحث الثالث/ تحليل السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين

يتمحور مفهوم تحليل السياسة العامة حول ايجاد منهجية معينة لجمع المعلومات المتعلقة بمشكلة ما بحيث تكون هذه المشكلة مشكلة عامة تتعلق بفئة كبيرة من أفراد المجتمع، ومن ثم العمل على ايجاد الحلول والمقترحات التي تهدف الى التعامل مع المشكلة المطروحة وايجاد سياسات وحلول للتعامل معها. تدخل عملية تحليل السياسة العامة في صميم كل مرحلة من مراحل صناعة السياسة العامة و بما أننا نتحدث هنا عن السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين اي أن السياسة المراد تحليلها موجودة فاننا سنحتاج الى اتباع الخطوتين التاليتين:

أولاً: تحديد المشكلة

تعنى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بتوفير كافة احتياجات اللاجئين على صعيد كافة القطاعات، وحسب الاحصاءات الصادرة عن مفوضية اللاجئين فان أكثر من 50% من اللاجئين السوريين عبارة عن أطفال (Unesco.2015)، أي أن أعداد الاطفال مقارنة بأعداد الفئات الاخرى من اللاجئين هي الأكبر، وبالتالي حظي قطاع التعليم دوناً عن القطاعات الأخرى بأهمية ودعم كبير خاصة أن الاهداف الاستراتيجية للسياسة التعليمية التي وضعتها مفوضية اللاجئين لا تقتصر على عدد الاطفال السوريين المتحلقين بالمدارس سنويا، بل تتعدى ذلك باستراتيجيات تهدف الى ضمان جودة التعليم ودعم الاطفال نفسياً ومادياً.

بدأت أزمة الأطفال السوريين التعليمية مع بدأ الأزمة السورية التي تسببت بتهجير 652 ألف لاجئ سوري (Human rights watch,2016) من بينهم 220 ألف طفل بعمر المدرسة (Unicef.2016)، ت 40% منهم لحق الآن بلا تعليم (Rand,2016) حتى عام 2016، اقتضت المشكلة التعليمية بشكل أساسي خلال الاعوام الاولى من اللجوء 2013/2012 على أهمية العمل على الحاق أكبر عدد ممكن من الاطفال السوريين بمؤسسات التعليم الرسمي التي تضمن حقهم في تعليم يأمن لهم مستقبلهم لكن، بازدياد أعداد اللاجئين التي يغلب عليها أعداد الاطفال أصبحت المشكلة التعليمية أكبر وأكثر تعقيداً.

امتدت مشكلة الاطفال السوريين والمتعلقة بالقطاع التعليمي لتشمل فئات أطفال لها احتياجات خاصة منهم من هم بدوي احتياجات خاصة متعلقة بطبيعتهم الخلقية وعلى نحو آخر أطفال تشكلت لديهم نتيجة الحرب، نضيف الى ذلك الى تجاوز أزمة السوريين التعليمية مجرد أرقام مرتبطة بالتسجيل في المدارس بل امتدت لتشمل مشاكل معنوية تتعلق بدعم الاطفال نفسياً وروحياً الى جانب الدعم المادي المتعلق ببناء المدارس وتدريب المدرسين على التعامل الخاص مع الأطفال اللاجئين وتعيين مدرسين جدد كحاجة لاتباع المزيد من نظام الفترتين الدراسيتين في المدارس، من هنا نستنتج المشكلة الأساسية التي تضع مفوضية اللاجئين سياسة شاملة لاحتوائها بأبعادها المختلفة وتمثل بجميع المشاكل المتعلقة بالأطفال اللاجئين السوريين والتي تندرج تحت قطاع التعليم.

حتى يتسنى لنا اكمال عملية تحليل السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين ولاكمال كافة الخطوات التي تلي هذه الخطوة يتوجب علينا توضيح أسباب المشكلة التعليمية وما هي العوامل التي أدت الى ظهورها:

1-الوثائق ومتطلبات التسجيل: يتطلب وضع اللاجئ وثائق وأوراق خاصة تساعده في عملية الحصول على الخدمات من مفوضية اللاجئين في المخيمات وعملية الاندماج في المدن المستضيفة، تختلف هذه الاوراق عن الأوراق الرسمية الثبوتية التي كان يحتاجها في بلده وان كان البعض منها ضروري حتى في بلد اللجوء مثل جواز السفر لكبار السن أو شهادة الميلاد للأطفال وصغار السن فانهم لا يملكونها بسبب الظروف المرتبطة بالحرب واللجوء (Kirk.2014).

وانه وبناء على تقرير صادر عن جامعة (Oregon) الأمريكية، يلزم اللاجئين في المخيمات في الأردن أن يحصل على "شهادة طالب لجوء" حتى يتسنى له الاستفادة من المساعدات من مفوضية اللاجئين أما في المدن المستضيفة فيجب أن يمتلك "وثيقة خدمة" يتم إصدارها عن طريق وزارة الداخلية الأردنية تسمح له بالحصول على الخدمات التعليمية والصحية وتشتترط عملية الحصول عليها خاصة منذ منتصف عام 2014 وجود كفيل أردني وبشروط معينة، ساهمت هذه الوثائق القانونية اللازمة للاجئين حتى يحصل على الخدمات العامة بمنع مئات الآلاف من السوريين من تحصيلها والتي تتضمن الخدمات التعليمية (Kirk.2014).

2-اكتظاظ المدارس: تتبع الحكومة الأردنية سياسة فتح التعليم المجاني أمام الأطفال السوريين في حال استيفائهم بعض الأوراق والوثائق، وبناء على تقرير صادر عن مؤسسة تحليل السياسات "Rand" أدى ذلك الى تسجيل أعداد كبيرة من السوريين في المدارس العامة الأردنية بشكل سنوي وبالتالي الضغط على البنى التحتية للمدارس والتأثير على جودة التعليم التي يتلقاها الطلبة الأردنيين، يعاني الكثير من الأطفال في الأردن خاصة في المناطق المضيفة للاجئين من ازدحام المدارس والصفوف الدراسية حيث اتباع نظام الفترتين في أكثر من 98 مدرسة استجابة للازمة التعليمية السورية بالاضافة الى تجاوز عدد الطلاب الـ 50 في الفصل الدراسي الواحد (Rand.2015).

3-قاعدة الثلاث سنوات: نظام متبع بوزارة التربية والتعليم الأردنية للحفاظ على جودة التعليم، يمنع القانون يمنع أي طفل سواء أردني أو سوري من الالتحاق بالمدارس في حال تجاوز عمر أقرانه في الصف الدراسي ثلاث سنوات. وحسب التقارير الصادرة عن مؤسسة راند السابقة الذكر فكان لهذا القانون سبب في منع عشرات الآلاف من الأطفال السوريين (70.000 طفل) من الالتحاق بالمدارس الرسمية (Rand.2016) بحيث لا يوجد استثناء لأوضاعهم كلاجئين، أنه من الطبيعي أن يكون هناك عدد كبير من الأطفال الذين قضوا ثلاث سنوات متتالية من دون الالتحاق بالمدارس وذلك نتيجة لعدم الاستقرار والأمان المرتبط بحياة الحرب واللجوء.

4-مشاكل الأطفال النفسية: تشير التقارير التي تمت مراجعتها وتتبعها الى مدى سوء الوضع النفسي للأطفال السوريين وأهمية توفير الدعم النفسي والاجتماعي واعادة تأهيل هؤلاء الأطفال الذين اضطروا الى ترك بلادهم وبيوتهم بحثا عن الأمن والاستقرار، حسب تقرير صادر عن اليونيسيف (مؤسسة الأمم المتحدة للطفولة) تعرض العديد من أطفال سوريا الى مواقف ومشاهد القصف والقتل والتدمير وجزء كبير منهم فقدوا بيوتهم وبعض أفراد عائلاتهم وأقاربهم بحيث يعاني الأطفال السوريين من أعراض الصدمة والكآبة والشعور بالوحدة والعزلة والتمهيش وتحاول مؤسسات مثل اليونيسيف وغيرها الى توفير الدعم النفسي الكافي لأوضاع الأطفال السوريين النفسية الصعبة (Unicef.2014).

5-العنف: لا يخلو المشهد السوري في الأردن من التعرض لبعض المضايقات والتصرفات العنصرية، يتعرض العديد من الاطفال الى سلوكيات وألفاظ بذيئة تنم عن جهل وعنصرية البعض تجاه أزمة السوريين هذا

وبالإضافة إلى العنف الجسدي (العقاب البدني) من قبل بعض المدرسين الذي لم يتلقى كثير منهم دورات تدريبية للتعامل مع الأطفال اللاجئين بحيث يلجأ معظمهم إلى معاقبة الأطفال بالضرب وبطرق غير مسموح بها تؤثر على نفسية الأطفال وتعزز فكرة التسرب من المدرسة وتركها (Baste.2015).

6- عمالة الأطفال والزواج المبكر: مع تدفق الأعداد الهائلة من اللاجئين الغير مسيطر عليها من قبل الحكومة الأردنية مما يجعلها تضطر إلى وضع قيود على عمل السوريين خاصة بوجود الكثير من السوريين الذين يدخلون البلاد بطريقة غير رسمية وبالتالي، استناد إلى تقرير مؤسسة United Nations University يحتاج السوري إلى إجراءات كثيرة حتى يكون قادر على العمل مثل استصدار تصريح عمل مقابل مبلغ مالي وامتلاكه لجواز سفر سوري وغيرها من الإجراءات المعقدة التي تجعل الأهالي مضطرين لإرسال أطفالهم إلى العمل والذي يؤثر على وضع الأطفال التعليمي بالإضافة إلى دفع هذه الضغوط الاقتصادية الآباء إلى تزويج بناتهم في سن مبكر كوسيلة للتكيف مع ظروف الفقر وعدم الأمان بالرغم من منع السلطات الأردنية الزواج قبل سن الـ 18 سنة إلا أن السوريين أو بعضهم لا يقوم بتسجيل الزواج في المحاكم الشرعية (Baste.2015).

7- المواصلات: يواجه اللاجئون السوريون صعوبات في وسائل النقل سواء في المخيمات أو في المدن المستضيفة، حيث يشير تقرير مؤسسة راند لتحليل السياسات إلى أنه البعض من اللاجئين يعيشون في مناطق بعيدة عن المدارس، يحتاجون إلى دفع المال مقابل خدمات المواصلات حيث لا يوجد خدمات مواصلات مجانية أو بأسعار رمزية أو حافلات خاصة بطلاب المدارس وبالتالي حياة الأطفال معرضة للخطر سواء اعتمدوا على المواصلات الخاصة للذهاب إلى المدرسة أو حتى مشياً على الأقدام نظراً لبعده المسافات وعودتهم في ساعة متأخرة لأن دوامهم يكون فترة مسائية حسب ما ورد عن تقرير مؤسسة راند التي أصدرت أكثر من تقرير متعلق بالسياسات التعليمية الأردنية تجاه الأطفال من اللاجئين السوريين (Rand.2016).

ثانياً:- تقييم السياسة:

تهدف السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين وكما فصلنا سابقاً إلى إلحاق الأطفال السوريين في التعليم الرسمي الجيد، أي إلحاق أكبر عدد ممكن من الأطفال السوريين في المدارس الأردنية العامة مع ضمان جودة الخدمات التعليمية التي يتلقونها. شرحنا المشكلة التعليمية في الجزء السابق من عملية التحليل وتعرفنا على مسببات المشكلة التعليمية المتعلقة باللاجئين السوريين والتي تسببت في 40% (97.000 طفل) من الأطفال السوريين غير ملتحقين في مؤسسات التعليم الرسمي (Rand.2016). من هنا سيتم تقييم السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين بناء على أساسين:

1- مدى تحقيق السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين أهدافها (شكل 1).

تحدثنا عن السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين في الفصل الرابع واستعرضنا الأهداف السنوية المتعلقة بخطة الاستجابة عام 2014 والوسائل التعليمية التي تلجأ إليها مفوضية اللاجئين والحكومة

الأردنية للتعامل مع مشكلة اللاجئين السوريين التعليمية، سناقش في هذا الجزء الأول من عملية التقييم أهم السياسات التي تم العمل عليها ضمن الخطة الاستراتيجية التعليمية للاحاق أكبر عدد ممكن من الأطفال السوريين في التعليم الجيد :

1.1 الاحاق الأطفال اللاجئين السوريين في المدارس:

عند الحديث عن السياسة التعليمية المتعلقة بالأطفال اللاجئين والسعي في تقييمها، أول ما يخطر الى أذهاننا هو أعداد ونسب فئة الأطفال من اللاجئين بالاضافة الى الأعداد المرتبطة بالمعلمين والغير ملتحقين بمؤسسات التعليم الرسمي حتى وقتنا هذا. بزيادة مدى سوء الأزمة السورية يزداد معها أعداد اللاجئين المتدفقة الى داخل الحدود الأردنية واتي يغلب عليها أعداد الأطفال ويرجع ذلك الى ابقاء المملكة الأردنية الهاشمية حدودها مفتوحة أيضا للاستجابة الانسانية مع الازمة السورية.

تتمثل استجابة الحكومة الأردنية لأزمة الأطفال اللاجئين السوريين التعليمية باتباع سياسة الوصول المجاني والالزامي الى التعليم حتى سن 17 عام على الأقل وتتبع الحكومة الاردنية عدة اجراءات وصولا الى هذه الغاية، بالاطلاع على التقارير الصادرة عن الحكومة الأردنية (وزارة التخطيط والتعاون الدولي) والتقارير الخاصة بموضبة اللاجئين (SRRP.2014) اضافة الى التقارير التي تصدرها منظمات أخرى مثل اليونيسيف استطعنا ان نحصل على الأرقام التالية (جدول1) والتي تتعلق بأعداد الاطفال اللاجئين السنوية والأعداد المرتبطة بالمعلمين والغير المتعلمين منهم علاوة على النسب المرتبطة بتعليم الأطفال والتي زادت من 12-64% منذ 2012 حتى 2016. (Human rights watch.2016).

جدول1. أعداد الأطفال السوريين اللاجئين الملتحقين بالتعليم والنسب المرتبطة بهم

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
عدد اللاجئين	238.800	585.300	619.777	633.539	657.000
عدد الأطفال	46.700	181.000	209.315	219.281	220.000
عدد المعلمين	56040	44098	121.402	130.000	145.000
نسبة المعلمين	%12	%24	%58	%59	%64

المراجع: (& 3RP.2016. Human rights watch.2016. Sheteiwi, Walash, Klassen.2014. Unicef.2016. SRRP.2015)

نلاحظ من الجدول السابق باستنتاج الأرقام من عدة تقارير الاستجابة الايجابية للهدف الرئيسي من السياسة التعليمية وهو الاحاق أكبر عدد ممكن من الأطفال الاجئين في المدارس، بدأت السياسة باستجابة 12% ووصلت حتى عام 2014 الى 58% (Human rights watch.2016) وحسب خطة الاستجابة لنفس العام (شكل1) كان الهدف هو الاحاق 151 ألف طفل سوري في المدارس العامة الأردنية(SRRP.2014) وتم الاحاق ما يقارب 121 ألف طفل(Rand.2016) أي أن الاستجابة قريبة من تحقيق الهدف. وصولا حتى عام

2016 وصلت نسبة الحاق الأطفال الى 64% (Human rights watch.2016) وهي نسبة جيدة نوعا ما وتدل على استمرار محاولات مفوضية اللاجئين والحكومة الأردنية حتى بلوغ الهدف الأكبر بالحاق جميع الأطفال السوريين بالمدارس.

الى جانب الاستجابة الجيدة وتحقيق الهدف المتعلق بالحاق الأطفال السوريين في التعليم الرسمي ما زال هناك 97.000 (Rand.2016) طفل سوري لم يلتحق لحتى الآن في المدارس، وبالتالي يجب على الحكومة الأردنية أن تخفف من القوانين والضغوطات التي تفرضها على اللاجئين السوريين حيث يكون مستقبل بعض الأطفال السوريين التعليمي ضحية لها بالاضافة الى وجوب التزام مفوضية اللاجئين بالوعود المرتبطة بالدعم والتمويل المتعلق ببناء المدارس والعمل على زيادة القدرة الاستيعابية للفصول الدراسية لمزيد من الطلاب الى جانب خلق بدائل رسمية عالية الجودة ملائمة للتعليم الذي توفره الحكومة وتطوير بدائل تعليمية نظامية مرخص لها بدوام كامل.

1.2 بناء المدارس، دوام نظام فترتين، زيادة المساحة الاستيعابية للفصول الدراسية، تعيين وتدريب المدرسين:

حتى تكون الأمور أكثر وضوحا وللعمل على أن تكون عملية التقييم دقيقة سنحاول شرح الأمور المتعلقة بهذه العوامل التي ساعدت الجهات المعنية بالحاق الأطفال السوريين بالتعليم الرسمي حيث أنها جزء من برامج السياسة التعليمية والاهداف الاستراتيجية المتعلقة بها. كما ذكرنا سابقا باتباع الحكومة الأردنية سياسة فتح الأبواب امام اللاجئين السوريين وبشكل مجاني في حال استيفاء الطلاب شروط وأوراق محددة الى أنه وبالاعتماد على التقارير التي تمت مراجعتها لم تتبنى الحكومة الأردنية سياسة بناء المدارس سوى في المخيمات والتي بالرغم من ذلك تعتبر نسبة التحاق الأطفال بالتعليم الرسمي في المخيمات 51% (طفل 23.227) أقل منه في المجتمعات المستضيفة 63% (106.115 طفل) (Rand.2016) التي يتبع فيها سياسة دوام الفترتين.

كانت البرامج البديلة لدعم بناء مدارس لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الاطفال السوريين والحاقهم بالتعليم النظامي هي سياسة اتباع الدوام نظام الفترتين الدراسيتين في المدارس الأردنية حيث يكون دوام الطلبة السوريين في الفترة المسائية بعد دوام الطلبة الأردنية وتم اتباع دوام الفترتين في 98 مدرسة من المدارس الأردنية، وكان عدد الطلاب السوريين من بين الملحقين بالتعليم الرسمي الذين يتبعون نظام الفترتين 46.049 طفل و 60.066 طفل يلتحقون بالتعليم نظام فترة واحدة بالاضافة الى 23.227 طفل ملتحق بمدارس المخيمات (Rand.2016).

أثر الدوام نظام الفترتين على التعليم الذي يتلقونه الاطفال حيث عدد الحصص الدراسية الأقل عددا وزمنا (25-30 دقيقة بدلا من 40-45 دقيقة) والضغط على البنية التحتية للمدارس بالاضافة الى حرمان الأطفال من فسحة دراسية في منتصف الدوام واكتظاظ الصفوف الدراسية التي تتجاوز 50 شخص في

الفصل الواحد والذي يصعب على المدرسين الغير متلقين للتدريب والدعم الكافي التعامل مع الاطفال والمشاكل التي يعانون منها حيث العنف والحاجة الى الدعم النفسي(Human rights watch.2016).

عملت الجهات المخولة بتنفيذ البرامج والسياسات التعليمية تجاه اللاجئين السوريين في الأردن على اتباع اجراءات معينة لزيادة المساحة الاستيعابية للصفوف الدراسية بالمدارس وذلك للاحاق الاطفال السوريين وتوفير الخدمات التعليمية لهم، كان ذلك في 65 مدرسة والذي أدى الى اكتظاظ الصفوف الدراسية وتدني مستوى الطلاب وضعف القدرات الاستيعابية لديهم الى جانب الضغط على طاقة وقدرات الكوادر التعليمية من المدرسين والمعلمين الذي يواجهون صعوبات في توصيل المعلومة لعدد كبير من الطلاب (Rand.2016).

تتطلب جميع هذه العناصر سواء بناء المدارس أو اتباع نظام الفترتين والعمل على زيادة القدرة الاستيعابية للصفوف الدراسية الى تعيين مدرسين جدد مدربين على التعامل بشكل سليم مع الأطفال اللاجئين المتعرضين لظروف الحرب والموت والصدمات التي تفوق قدراتهم على التحمل الى جانب توفير العمل على اعطاء المدرسين الجدد حقوقهم كاملة وعدم التمييز بينهم وبين المدرسين الآخرين والالتزام بدفع الرواتب والالتزامات المالية تجاههم.

بناء على ما هو موجود بالخطة الاستراتيجية للاستجابة للأزمة السورية لعام 2014 أي أهداف السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين في الأردن لعام 2014 ومقارنة ذلك بما تم انجازه فعليا على أرض الواقع وكما هو منصوص عليه في التقارير الحقوقية والخاصة بدراسة وتحليل السياسات فان مفوضية اللاجئين والمنظمات التي تعمل تحت مظلتها استجابت لعدد 98 مدرسة تعمل بدوام الفترتين للاحاق الأطفال السوريين بالتعليم الرسمي وكان ذلك في المناطق التي يتركز فيها اعداد اللاجئين على وجه الخصوص (Unicef.2016) و65 مدرسة مجهزة بصفوف ذات قدرة استيعابية أكبر لعدد من الاطفال (Rand.2016) في حين أنه وبحسب الخطة الاستراتيجية لعام 2014 (شكل1) كانت الأهداف المرتبطة بعدد المدارس الواجب اتباع دوام الفترتين بها والعمل على زيادة مساحة الفصول بنفس الوقت هو 252 مدرسة.

نضيف الى ذلك قيام اليونيسيف ومنظمات أخرى مشاركة بتأنيث الفصول وتوفير المستلزمات التعليمية التي تسمح بالحاق عدد أكبر في الفصول ذات المساحة الدراسية الأكبر في 69 مدرسة (Rand.2016) وذلك من ضمن 151 حسب ما هو وارد بالخطة الاستراتيجية (Syrian regional resilience plan 2014)، أما فيما يتعلق بتعيين مدرسين وتدريبهم وتوظيف مرشدين لدعم الاطفال نفسيا واجتماعيا فلا توجد احصاءات بشكل دقيق سواء في تقارير المفوضية أو غيرها من التقارير لكن في تقرير مؤسسة راند يتناول فيه تقييم للسياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين في الأردن يذكر أنه تم توفير عدد 2.100 (Rand.2016) من المدرسين والمرشدين للدعم النفسي للأطفال وهو أيضا رقم قليل مقارنة بالهدف الموجود في الخطة الاستراتيجية (شكل1).

من خلال مما سبق حيث أهم العوامل التي تساهم في حل مشكلة البحث المطروحة بالاضافة الى المشاكل التعليمية المتعلقة باللاجئين السوريين التي وضعت من أجلها السياسة التعليمية قيد الدراسة، نلاحظ أن

السياسات الأردنية والدولية تجاه هذه العوامل غير فعالة بشكل كبير بحيث لا يوجد بناء مدارس في أماكن غير المخيمات أما على صعيد البرامج المتعلقة بالدوام نظام الفترتين وزيادة القدرة الاستيعابية للصفوف الدراسية وتعيين وتدريب المدرسين كانت الأرقام المرتبطة بأعداد المدارس والصفوف نصف الأعداد المفترض تحقيقها أو الوصول لها حسب الخطة الاستراتيجية وبناء على ذلك نضع جملة من التوصيات والاقترحات:

○ أشارت بعض التقارير الصادرة عن المؤسسات الحكومية الأردنية الى الحاجة لبناء 74 مدرسة جديدة للاستجابة التعليمية الناتجة عن الازمة السورية (Human rights watch.2016) وفي تقرير آخر بأن بناء عدد 102 من المدارس قادر على استيعاب 50 ألف طفل (نصف العدد من الأطفال الغير ملتحقين بالتعليم)(Human rights watch.2016)، وبالتالي أولى الاقترحات والسياسات الواجب اتباعها من قبل الجهات المعنية بتعليم الأطفال اللاجئين السوريين هي اتباع سياسة بناء المدارس في المجتمعات المستضيفة التي يتركز بها أعداد اللاجئين بشكل خاص، وستكون هذه السياسة خطوة نحو البدء الفعلي بالاتجاه نحو السياسات التعليمية طويلة الأمد.

○ على صعيد نظام دوام الفترتين، السياسة المؤقتة التي تتبعها الحكومة الأردنية تجاه الاطفال اللاجئين السوريين والتي تأتي على حساب جودة التعليم في المدارس الأردنية، يجب على وزارة التعليم الأردنية الى جانب وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع جهات دولية أخرى زيادة فعالية نظام الفترتين في عدد أكبر من المدارس وتوفير الوسائل والخدمات والكوادر التعليمية المناسبة للمحافظة على جودة التعليم التي تضمن عدد حصص وفترات زمنية متساوية بين الفترتين وتتيح للأطفال فرص الاستفادة من مرافق المدرسة الترفيهية وغيرها ويمكن اتباع سياسات مؤقتة الى جانب سياسة نظام دوام الفترتين مثل استئجار بعض المباني القريبة من الاماكن التي يتركز بها أعداد اللاجئين وتهيئتها بحيث تستقبل عدد من الأطفال للاحاقهم بالتعليم الرسمي النظامي.

○ تبعا لسياسات مؤقتة أخرى مثل العمل على زيادة القدرة الاستيعابية للفصول الدراسية في المدارس الأردنية حيث يوجد نسبة 47% منها مكتظة نتيجة الأزمة السورية (Human rights watch.2016)، يتطلب ذلك تجاوب على نحو آخر بتهيأة هذه الفصول واستجابة لأعداد الطلاب بتقديم المستلزمات التعليمية والقرطاسية الى جانب تعيين عدد أكبر من المدرسين والمرشدين والمستشاريين لتقديم خدمات الدعم النفسي للأطفال وتخصص بعض المرافق التي تساعد عدد من الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بالالتحاق بالتعليم.

○ يجب على الجهات الداعمة للسياسة التعليمية تجاه الاجئين السوريين الالتزام بالتمويل السنوي اللازم الذي يساعد الحكومة الأردنية على الوصول الى تحقيق الأهداف بما يتضمن ذلك تعيين مدرسين جدد مدربين على التعامل مع الاطفال وتلبية احتياجاتهم النفسية والاجتماعية حيث

معظم المعلمين الذين يتم تعيينهم هم من الخريجين الجدد الذين لا يمتلكون الخبرة اللازمة بالمجال التعليمي هذا الى جانب ضرورة استغلال الحكومة الأردنية للسوريين اللاجئين ذوو الخبرة في المجال التعليمي وتعيينهم كمدرسين في الفترات المسائية التي يداوم فيها الاطفال السوريين واعطائهم كافة حقوق المعلمين مثل التأمين الصحي والاجازات وباقي الامتيازات الأخرى.

1.3 الدعم النفسي

ذكرنا سابقا أن الوضع النفسي والسيكولوجي للأطفال السوريين يحتاج الى الكثير من الدعم والعلاج حيث أنه واحد من أكثر المعوقات التي تسببت بعدم التحاق الأطفال السوريين بالمدارس، في احدى الدراسات الاستقصائية 47% من الأطفال قد اختبروا وفاة أشخاص يقربونهم، تعرض 50% منهم الى ست أحداث صادمة أو أكثر، أظهر حوالي 60% من الاطفال عوارض كأبة وأصيب 45% منهم باضطراب ما بعد الصدمة وأظهر 22% منهم عدائية وبدت 65% عوارض جسدية ونفسية تسببت بتخفيض مستوى أداء الاطفال بشكل خطير كما عانى بعض الأطفال مشكلتين أو أكثر من هذه المشاكل (Rand.2015).

أخذت مفوضية اللاجئين تتعامل مع هذه المعضلة بأكثر من منحنى، عند مراجعة التقارير السنوية للخطط الاستراتيجية نلاحظ أن الدعم النفسي يتمثل في أكثر من قطاع، مثلا قطاع حماية اللاجئين بالاضافة الى قطاع التعليم وهذا يدل على أهمية وضع سياسات خاصة بالدعم النفسي والاجتماعي للاجئين السوريين ووجوده بأكثر من قطاع معين يتيح الفرصة أمام عدد اكبر من الجهات المعنية في تقديم الخدمات وتحقيق أهداف الخطط الاستراتيجية.

مراجعة وتتبع التقارير حيث أعداد الأطفال الذين هم بحاجة للدعم النفسي وأعداد المستهدفين منهم للعلاج بالاضافة للأعداد والاحصاء المرتبطة بما تم تحقيقه من الأهداف بشكل فعلي فاننا نلاحظ اختلاف وعدم تطابق في التقارير الصادرة عن مفوضية اللاجئين مثل SRRP.2014 و Annual report.2014 ، بالاضافة الى عدم اشارة التقرير الأخير الى الأرقام المتعلقة بما تم تحقيقه من أهداف الدعم النفسي (N\A not available) كما تتم الاشارة دائما بما يتم تحقيقه من الاهداف المتعلقة بالبرامج الأخرى، الا أنه وفي تقرير صادر عن مؤسسة راند تم الاشارة الى تحقيق مفوضية اللاجئين 30% فقط من أهدافها المتعلقة بالدعم النفسي لعام 2014 (Rand.2016).

لن يكون باستطاعة الأطفال السوريين تحمل جميع الضغوط النفسية والاجتماعية والتعليمية علاوة على ظروف الحرب والتهجير العالقة في ذاكرتهم، ساهمت جميع هذه العوامل بشكل مباشر على أعداد الاطفال الذين يرتادون المدارس وكما لاحظنا النسب التي توضح مدى سوء الأوضاع النفسية للأطفال وبنفس الوقت لم تصرح المفوضية عن ما تم تحقيقه من الأهداف المتعلقة ببرامج الدعم النفسي ومدى المساهمة في التعامل مع مشاكل الأطفال النفسية، وبالتالي نقدم الاقتراحات والتوصيات التالية :

- تدريب المدرسين الجدد والقدامى على كيفية التعامل مع الاطفال السوريين والعمل على توفير البرامج العلاجية والحصص الترفيهية والأنشطة البدنية الى جانب المرشدين العلاجيين والمتخصصين في كيفية تخليص الأطفال الاجئين من حالات الصدمة والعنف والتهميش والشعور بالخوف والعزلة.
- ضرورة استغلال طاقات السوريين التعليمية المتمثلة بمعلمين سوريين لديهم خبرة في هذا المجال، ستعمل هذه السياسة على سرعة ادماج الاطفال السوريين وتأقلمهم مع المدارس الأردنية والمناهج المختلفة تمهيدا الى تأقلمهم مع المجتمع الأردني. الى جانب توظيف المعلمين السوريين وسعيها الى التوفيق بين المسألة الانسانية المتعلقة بالحاق الاطفال في المدارس وبين مسائل الترابط الاجتماعي على المدى الطويل يجب أن تكون هناك محاولات لعدم التمييز بين الأردنيين والسوريين في فترات الدوام الصباحية والمسائية يؤدي التمييز في أغلب الأحيان الى التباعد والتفكير النمطي والعزلة الاجتماعية ويقلل من القدرة على التأقلم.
- السعي الى تعزيز وسائل الدعم والتمويل من قبل المؤسسات المعنية بالدعم النفسي والاجتماعي للمتضررين من الكوارث الانسانية بحيث يتم توفير حملات تهدف الى تخفيف آثار الحرب على الاطفال الى جانب مشاركتهم مع مؤسسات دولية وأردنية تهدف الى العمل على أنشطة للمشاركة الوطنية في بناء المجتمع بين الأردنيين والسوريين.
- ضرورة تكثيف الجهود الهادفة الى تخليص الأطفال السوريين من المشاكل التي قد تكون عائقاً أساسياً في عدم ارتيادهم المدارس خاصة أن عدد من الأطفال السوريين يتعرضون للعنف اللفظي والجسدي في المدارس من قبل المعلمين أو الطلاب الاردنيين وبالتالي يجب العمل على حملات توعية تستهدف الأردنيين والسوريين بالمشاكل التي يواجهها الأطفال والتي يستغلها بعض الاهالي ويضطرون بسببها الى تفضيل عمالة أطفالهم أو تعريض فتياتهم للزواج المبكر عن خيار ارسالهم الى المدارس وذلك لعدم وجود وعي بكيفية التعامل مع هذه المشاكل التي تحتاج جهات وأشخاص معينين ومختصين للتعامل معها.
- استمرار حالة اللاجئين على المدى الطويل وضرورة وضع خطط طويلة الأمد باتت ملحة، وبناء على دراسات سابقة مثل دراسة راند لعام 2015 فان قصص اللجوء والسنوات التي يقضيها اللاجئين خارج بلادهم لا تقل عن بضعة عقود وهذا يحتم على الجهات المعنية ضرورة إيجاد الحلول اللازمة للدعم النفسي والاجتماعي لهؤلاء الاطفال المرتبط مستقبلهم بمستقبل المجتمعات المستضيفة وهم جزء من بناء هذه المجتمعات أو هدمها.

1.4 الظروف الاقتصادية:

تؤثر الظروف الاقتصادية الصعبة للعائلات السورية بشكل مباشر أو غير مباشر على معدلات الحاق الأطفال السوريين بالتعليم، يشترط لعمل السوريين في المدن الأردنية المستضيفة التزامهم بعدة اجراءات والذي يتطلب منهم امتلاك ما يسمى ب"تصريح العمل"، يتطلب تصريح العمل للاجئ السوري أن يكون تحت كفالة شخص معين وبشروط معينة أيضا هذا بالإضافة الى دفع مبلغ مالي معين شهريا كأحد متطلبات الحصول على تصريح عمل للعمل بشكل قانوني داخل المدن المستضيفة (International labor organization.2015). يؤدي عدم التزام اللاجئ السوري بهذه الاجراءات القانونية الي توقيفه من قبل الدوائر الحكومية المعنية واعادته الى المخيمات حيث تم ارجاع 10 آلاف لاجئ الى مخيم الأزرق بسبب عدم الالتزام باجراءات العمل القانونية(Human rights watch.2016).

لا يقتصر الأمر على ما سبق، في احصاءات صادرة عن مؤسسات اعلامية أشارت أن نسبة 90% من العائلات السورية في الأردن تعيش تحت خط الفقر بواقع \$95 شهريا (الناطور،2016) بالإضافة الى أن ثلث اللاجئين السوريين مدينون لأصحاب المساكن التي يقيمون بها، ساهمت جميع هذه العوامل بالضغط على العائلات السورية واجبارهم على ارسال أطفالهم الى العمل بدل من ارسالهم الى المدارس حيث 90% من العائلات السورية تعتمد في دخلها بشكل اساسي على عمالة الأطفال (Tamkeen fields for aid,2015)) حيث يكونوا أقل عرضة للتوقيف والمسائلة، الأمر الذي أدى الى خطر تسرب ما يقارب 10.000 طفل سوري من المدرسة حسب تقرير صادر عن المنظمة الحقوقية هيومن رايتس ووتش (Human rights watch.2016).

ساهمت جميع هذه الضغوطات الى اضطرار العائلات السورية الى استغلال أطفالهم للعمل بدل العلم واستغلالهم أيضا من قبل أرباب العمل الذين يضعوا الأطفال في ظروف غير انسانية ويعطوهم مقابل وأجور جدا متدنية، نستنتج في هذا الجزء من البحث الارتباط بين الظروف الاقتصادية والتعليمية المتعلقة باللاجئين السوريين وأن الأمر غير مقتصر فقط على عمالة الأطفال والزواج المبكر بل يصعب على بعض الاهالي السوريين توفير مستلزمات المدرسة من قرطاسية وزي مدرسي وغيره هذا الى جانب مشكلة المواصلات التي يعاني منها عدد من الاطفال السوريين حيث لا خدمات المواصلات العامة في الأردن والخطر الناتج عن لجوء الأطفال الى اتباع وسائل مواصلات أو المشي لمسافات بعيدة التي قد تعرض حياتهم للخطر.

سياسات مفوضية اللاجئين الى جانب الجهات الداعمة الاخرى حول الدعم الاقتصادي والمالي للاجئين السوريين موجود لكن تحت قطاعات أخرى غير قطاع التعليم، تركيزنا في هذا البحث على السياسات والبرامج المتعلقة بالتعليم، بمساندة من منظمة العمل الدولية تلجأ الجهات المانحة الى محاولات لدعم وتوفير المستلزمات التعليمية التي تساعد وتشجع الاطفال السوريين على ارتياد المدارس وتقليل نسب عد الالتحاق الى أنه وفي احصاءات لمؤسسة راند تم الاستجابة الى توفير المواد التعليمية والقرطاسية ل 86.767 طفل (Rand.2016) من ضمن 164.210 طفل كهدف في الخطة الاستراتيجية لعام 2014 (SRRP.2014).

مما سبق نستنتج تأثير الأوضاع الاقتصادية على النواحي التعليمية المتعلقة باللجئين اضافة الى مناحي أخرى عديدة بحياة اللاجئين السوريين في الأردن، حتى لا نتوغل كثيرا في البحث لن نناقش العوامل الاقتصادية وكيفية استجابة المفوضية للمشاكل المتعلقة بها ولكن من ناحية تعليمية فان الاستجابة الأردنية والدولية لم تكن على نحو مناسب، وكما لاحظنا أن توفير المواد اللازمة للاطفال في المدارس لم يكن قريبا من الهدف هذا الى جانب مشكلة كبيرة يعاني منها اللاجئين السوريين ولم توضع سياسات للتعامل معها وهي مشكلة المواصلات، بناء على ذلك نقدم جملة من الاقتراحات والتوصيات :

○ يجب على الحكومة الاردنية بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية والمجتمع المدني مراجعة انظمة العمل القانونية بما يتيح للاجئين السوريين فرصا حقيقية للحصول على تصاريح عمل معقولة المتطلبات، والبدء بتطوير خطط طويلة الامد تسمح بعمل السوريين أو مناطق تنمية خاصة بهم تسمح لهم بممارسة أعمالهم التجارية التي تتيح لهم اعالة أنفسهم وأطفالهم بالاضافة الى امكانية استفادة الحكومة الاردنية من الضرائب الناتجة عن هذه المشاريع والتخفيف من تأثير عمالة السوريين خاصة الاطفال منهم على مستوى الاجور في الأردن.

○ التزام الجهات المانحة بدعم المستلزمات التعليمية للأطفال السوريين التي تعمل على تشجيع بقاءهم في المدرسة وتخفيف الأعباء والضغوط الاجتماعية والاقتصادية الواقعة عليهم والتي تجعلهم دائما عرضة للتسرب وترك المدرسة.

○ تطوير برامج نقل ومواصلات (حافلات مدرسة) خاصة بالسوريين في المناطق التي يتركز بها اللاجئين والعمل على حشد الوسائل والتدابير اللازمة لعدم وسائل المواصلات الخاصة بالطلاب والتي تأمن حياتهم ومستقبلهم بالتعليم الى حين اتخاذ الاجراءات اللازمة لبناء مدارس تكون قريبة لاستيعاب أعداد الاطفال من اللاجئين.

○ العمل على انفاذ تدابير حماية قانون العمل الخاص بالأطفال حيث يمكن اعتبار ما يتعرض له الاطفال السوريين في الاردن من ممارسات بأنها تنتهك القوانين الدولية حيث يتم استغلالهم بأجور متدنية وتعريض حياتهم للخطر.

2-مدى شمولية السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين برامج ومشاريع للتعامل مع مسببات المشكلة:

2.1- وثائق التسجيل:

يصحب وضع اللاجئين وضع خاص يتطلب اجراءات مختلفة عن وضع الناس الذين يعيشون حياة طبيعية، يتطلب وضع اللاجئ بأي دولة وحتى الأردن أن يمتلك ما يسمى بوثيقة لاجئ أو "شهادة لجوء" يجب أن يمتلكها طالما هو بحاجة المساعدات والخدمات التي تقدمها المفوضية المسئولة عن وضعه كلاجئ. الى جانب ذلك تشترط الحكومة الأردنية على اللاجئين السوريين في المخيمات في حال ما رغبوا الانتقال الى المدن

المستضيفة أن يلتزموا بنظام الكفيل، نظام الكفيل يعني ألا يغادر أي لاجئ سوري المخيم الى اذا كان هناك (المدن المستضيفة) من يكفله من الأردنيين وبشروط معينة كأن يكون هذا الكفيل فوق 35 عاما، في حال طبق هذا النظام على اللاجئين فانه بإمكانه يحصل على "شهادة لجوء" في المدينة بالاضافة الى وثيقة الخدمة الصادرة عن وزارة الداخلية الأردنية لتلقي الخدمات الصحية والتعليمية العامة. (Human rights watch.2016)

لم تتطلب الأعوام الأولى من اللجوء السوري هذه الاجراءات المعقدة لكنه وبعد تموز/2014 ونظرا لظروف أمنية قامت الحكومة الأردنية بتطبيق هذه الاجراءات بصرامة، حيث قيدت استصدار وثيقة الخدمة التي تسمح للاجئين بالحاق أطفالهم بالمدارس بعملية الكفيل وبالوصول على أوراق صعب امتلاك اللاجئين لها مثل شهادة الميلاد للأطفال بالاضافة لشهادة تثبت تجاوزه للعام الدراسي السابق من مدرسة سورية رسمية هذا بالاضافة الى تقييد مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين باعطاء السوريين شهادات اللجوء.

تسببت هذه الاجراءات باضطرار الحكومة الأردنية الى ارجاع 11 ألف لاجئ سوري في المدن المستضيفة بشكل قسري الى المخيمات هذا بالاضافة الى 200 ألف سوري ما زالوا بالمدن يعانون من صعوبة استيفاء الأوراق التي تسمح لهم بالوصول على ما يسمى بوثيقة الخدمة التي تتيح لهم الحاق أطفالهم بالمدارس العامة حيث أن 40% من الأطفال السوريين اللاجئين لا يمتلكون شهادات ميلاد. (Human rights watch.2016)

يمكن ملاحظة مدى تأثير هذه الاجراءات على الوضع التعليمي للأطفال السوريين في المجتمعات الأردنية المستضيفة في حين أننا ندرس السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين ومدى استجابتها للحاق أكبر عدد ممكن من الاطفال السوريين في التعليم الرسمي الجيد، أثرت الاجراءات المتعلقة بالوثائق والاوراق على حياة عشرات الآلاف من اللاجئين التعليمية والصحية وزادت من الضغوط الاقتصادية ولم تتضمن السياسات المطروحة على صعيد قطاع التعليم أي برامج تهدف الى التخفيف من الأعباء القانونية والأمنية وكما لاحظنا من خلال ما سبق ظروف اللاجئين غير المستقرة والتي تهدد مستقبل أطفالهم خاصة بعد عام 2014 بحيث اضطرت الحكومة الأردنية الى تعقيد هذه الاجراءات لظروف أمنية وترحيل آلاف السوريين الى المخيمات ووضع عوائق أمام من بقوا في المدن الأردنية قيدت امكانية وصول أطفالهم الى المدارس، التوصيات والاقتراحات:

○ ترتبط المشاكل المتعلقة بوثائق التسجيل بسياسات الحكومة الأردنية وليست الجهات الدولية المانحة، وبالتالي يجب أن تسعى الحكومة الأردنية وبدعم من الجهات والحومات المانحة الى تخفيف الضغوطات والاعباء القانونية والأمنية على اللاجئين السوريين ووضع سياسات تضمن قدرة اللاجئين على تسجيل توأجدهم في المناطق المضيفة وتنمى ترحيلهم القسري الى المخيمات ذات الظروف القاسية.

- يحق للملكة الأردنية الهاشمية وضع القوانين التي تحفظ أمنها واستقرارها وتبذل الحكومة الأردنية جهود كبيرة للتوفيق بين هذا وبين اعطاء اللاجئين حقوقهم في نفس الوقت وبالتالي يجب أن تسعى الحكومة الأردنية الى فرض نظم تسجيل وتوثيق مرنة تسمح للعائلات السورية الحاق أطفالهم بالتعليم واستصدار شهادات ميلاد وأوراق رسمية لهم.
- محاولة الجهات الحكومية في الأردن من وضع قوانين تحمي حقوق السوريين في المجتمعات المستضيفة الصحية والتعليمية وتسمح لهم بالاستفادة من هذه الخدمات المحرومين من تلقيها لعدم استيفائهم الاوراق والاجراءات القانونية الهادفة الى تنظيم أوضاع اللاجئين وحماية أمن البلاد.
- الكف عن سياسة توقيف وإعادة الأفراد قسرا الى مخيمات اللاجئين أو ترحيلهم الى سوريا، فيما يخص السوريين غير القادرين على اثبات مغادرتهم المخيمات دون اتباع الاجراءات الرسمية مثل الكفالة ومن ثم توقيفهم بسبب العمل دون تصريح.
- ضمان التمويل المستدام لتوفير الدعم بشكل متنسق للاجئين وتفادي التقلب في كفالة المساعدات، بما يشمل الدعم الانساني للاجئين في المناطق المضيفة ممن لم يتمكنوا من التسجيل.

2.2-قاعدة الثلاث سنوات:

قاعدة الثلاث سنوات هي احدى القوانين المتبعة في النظام التعليمي الأردني بحيث تمنع أي طفل يتجاوز عمر أقرانه في الصف الدراسي المنشود بثلاث سنوات من الالتحاق بالمدارس وذلك للمحافظة على جودة التعليم(Rand.2016). تطبيق هذه القاعدة من قبل أزمة اللجوء السوري بحيث تشمل الاطفال السوريين والأردنيين ولا يوجد استثناء للأطفال اللاجئين بحيث أنه ومن الطبيعي أن يكون هناك الكثير من الأطفال الذين قضوا ثلاث سنوات بعيدا عن المدارس نتيجة الظروف المرتبطة بالحرب و حياة اللجوء الغير مستقرة والغير آمنة على حق هؤلاء الأطفال بالحياة والتعليم(Human rights watch).

تشير التقارير التي تم مراجعتها الى أن هذا السبب من ضمن أحد الأسباب الرئيسية التي منعت عدد كبير من الاطفال من الالتحاق بالتعليم خاصة الأطفال من سن 6-11 عام فمعظم أعدادهم الغير ملتحقه لحتى الآن بالتعليم الرسمي سببها قاعدة الثلاث سنوات(Human right watch. 2016). أشارت الاحصاءات الى انه ما يقارب الـ 60-77 ألف طفل منذ 2013 حتى 2014 لم يلتحقوا بمؤسسات التعليم الرسمي بسبب هذا القانون ولا تستهدف برامج التعليم حتى الغير رسمية منها التعامل مع هذه المشكلة بشكل جاد وفعلي (Rand.2016)(Human rights watch2016).

تؤثر قاعدة الثلاث سنوات وبشكل كبير على معدلات التحاق الاطفال السوريين في المدارس بل وتعتبر أحد الاسباب الأساسية التي منعت عشرات الآلاف من الأطفال من التسجيل بالمدارس الرسمية، وبنفس الوقت لا يوجد سياسات حكومية للتعامل مع هذه المشكلة ولو بشكل خاص مع الطلبة السوريين الذين يحتم

علمهم وضع اللجوء أن يكونوا فقدوا ثلاث سنوات من حياتهم دون ارتياد المدارس، بناء على ما سبق نقدم ما يلي من الاقتراحات والتوصيات :

- تسعى الحكومة الأردنية من وراء هذا القانون الى المحافظة على جودة التعليم لكن يجب أن يتم استثناء الاطفال السوريين من هذا القانون وتقديم التسهيلات لهم لأن أثر هذه القاعدة على عدد الملتحقين بالمدارس الرسمية بالأردن سيكون أكبر من الآثار المترتبة على جودة التعليم.
- تصميم برامج تعليمية رسمية مكثفة تهدف الى اجتياز الأطفال السوريين منهجين دراسيين بسنة واحدة ثم تسمح لهم بالالتحاق بمستواهم التعليمي فور اتمام هذه البرامج، يتطلب ذلك اتلزيمات مالية محددة من قبل الجهات الداعمة.
- صياغة سياسات تتضمن برامج تعمل على ادخال الطلاب السوريين اختبارات تحديد مستوى تتيح لهم الانضمام الى السنة الدراسية التي تعادل مستواهم الدراسي.
- العمل قدر الامكان على وضع سياسات وقوانين تسهل الحياة التعليمية للاطفال السوريين بدل من عرقلة مساعيهم نحو التعليم حيث الظروف الصعبة والضعف والاعباء فوق طاقتهم.

النتائج والتوصيات:

تنفق المملكة الأردنية الهاشمية 12% من الناتج القومي الاجمالي على التعليم، ضعف ما تنفقه دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة البريطانية وذلك للنهوض بالنظام التعليمي الأردني حيث تم وضع سياسات وخطط على مستوى التعليم القائم على اقتصاد المعرفة الى أن النظام التعليمي الأردني كان وما زال مثقل بالأعباء خاصة بعد أزمة اللاجئين السوريين.

تتبع المملكة الأردنية الهاشمية سياسة فتح الابواب أمام اللاجئين السوريين وسياسة الدخول المجاني الى المدارس أمام الأطفال اللاجئين وتسخر كافة جهودها للتعامل مع معاناة السوريين التعليمية حيث تم زيادة معدلات الالتحاق من 12% عام 2012 الى 64% عام 2016 (Human rights watch.2016) ولكن يوجد بعض الاجراءات والقوانين الرسمية التي تضطر الحكومة الأردنية اتباعها للحفاظ على الامن والاستقرار في البلاد.

تتبع الحكومة الأردنية والجهات المعنية بصنع السياسات التعليمية لحتى الآن سياسات مؤقتة للتعامل مع المشكلة التعليمية السورية، تشير التقارير أن معدل حالات اللجوء وحسب تجارب سابقة هو 17 عام أي انه فيما لو تم الوصول الى تسوية في سوريا ليس بالضرورة أن يعود السوريون الى بلادهم بعضهم تم تدمير بيوتهم والبعض الآخر سيكون اتجه نحو الاندماج في المجتمعات التي استقبلته، لذلك يجب وضع سياسات طويلة الأمد تضمن استقرار السوريين وتأمين مستقبل أبنائهم. يجب على الحكومة الأردنية والجهات المعنية بالسياسة التعليمية الاتجاه من الاعتماد فقط على الحلول المؤقتة المتعلقة بالدوام نظام الفترتين الى حلول

طويلة الأمد تشمل بناء المدارس واستغلال السوريين ممن لديهم خبرة في مجال التعليم لتعليم الأطفال السوريين بالإضافة الى دعم المستلزمات التعليمية والكتب الدراسية والعمل على المساواة في نظام الفترتين بين الطلاب الأردنيين والطلاب السوريين من حيث عدد الحصص ومدتها والخدمات التعليمية والترفيهية المتعلقة بها. أودت الحرب السورية بحياة 10 آلاف طفل حتى عام 2013 على الأقل (Human rights watch.2016)، حسب آخر احصائيات متوفرة ويعاني الاطفال كثير من الظروف الصعبة والضغطات النفسية الناتجة عن الصدمة من الواقع الذي عاشوه ويعيشونه منذ صغرهم والذي قد يؤثر على مستقبلهم اذا لم يتم توفير الدعم النفسي الكافي والسياسات التي تهدف الى مشاركة ودمج هؤلاء الأطفال في كافة النشاطات المجتمعية والتنموية في الأردن.

من خلال تحليل السياسة التعليمية تجاه اللاجئين نستنتج أن هناك فجوات كبيرة في تحقيق مفوضية اللاجئين أهدافها الاستراتيجية التعليمية خاصة التي تتعلق بجودة الخدمات التعليمية وليس فقط الحاق الأطفال السوريين في التعليم الرسمي، يصحب ذلك عدة أسباب منها عدم التزام الجهات المانحة بالتمويل اللازم لتنفيذ السياسات والبرامج الهادفة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، في عام 2014 تم توفير 53% فقط من الدعم المالي المطلوب (SRRP.2015.3RP.2016).

لا تقتصر المشكلة التعليمية القائمة حتى الآن بقوانين الحكومة الأردنية أو الدعم المالي من الحومات الدولية، تساهم عوامل أخرى في استمرار وجود أعداد من الأطفال السوريين اللاجئين حتى الآن من دون تعليم مثل عدم التنسيق بين الجهات الدولية واتفاقهم على أهداف واضحة ومحددة وأشرنا سابقا الى أن عدد هذه الجهات بلغ 200 جهة تعمل للاستجابة للأزمة السورية حتى عام 2016 (SRRP,2015-3RP,2016).

نحو سياسة تعليمية مقترحة ...

بداية يجب أن نسلط الضوء على قضية نسبة الأطفال التي تغلب على أعداد اللاجئين، تحدثنا خلال البحث على نسبة الأطفال ضمن 652 لاجئ سوري فقط أي في حال تم الأخذ في الاعتبار العدد الفعلي لسوريين في الأردن 1.4 مليون ستكون أعداد الأطفال أكبر، من هنا جاء التركيز في هذا البحث على اهمية الاستجابة للسياسة التعليمية ليس فقط من أجل مستقبل سوريا بل هؤلاء الأطفال جزء من المجتمع الأردني حاليا بالإضافة الى تأثير تواجد أعدادهم الكبيرة في المدارس الأردنية على الطلبة المواطنين.

تجاوزت الأزمة السورية ومحاولات الدول والجهات المعنية للاستجابة مع نتائجها حدود موارد المنظمات الانسانية وخبراتها وقدراتها واختصاصاتها، يجب أن تكون الاستجابة ومحاولات مساعدة وتوفير احتياجات اللاجئين طويلة الأجل وبشكل اوسع وهذا ما يتم العمل عليه من قبل الجهات الفاعلة الانمائية والشركاء الثنائيين والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص للتصدي للضرر الهيكلي الهائل لهذه الأزمة.

يجب على المعنيين بالسياسة التعليمية الهادفة الى الحاق أكبر عدد ممكن من الأطفال السوريين في التعليم الرسمي الجيد أن تتجه تدريجيا نحو سياسات طويلة الأمد وبالتالي البدء باتباع سياسات بناء مدارس بدل من الاعتماد فقط على نظام دوام الفترتين الذي يجهد الطلبة والمدرسين والبنية التحتية للمدارس الى جانب الالتزام بالوعود المالية المتعلقة بتوفير مستلزمات الأطفال التعليمية وحافلات لنقلهم الى المدارس بشكل مؤقت حتى يتم بناء مدارس تضمن مستقبل هؤلاء الأطفال على المدى البعيد.

تبذل الحكومة الأردنية وتسخر جهودها في عملية الاستجابة الانسانية للأزمة السورية وذلك بالتنسيق مع مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة لكن يجب توحيد وتسخير هذه الجهود والعمل جميعا نحو الأهداف المحددة والواضحة للسياسة التعليمية ولغيرها من السياسات حيث أن سوء التنسيق بين المئات من الجهات المعنية بلايستجابة الى الأزمة السورية سبب أساسي للتقدم بشكل بطي في تحقيق الأهداف المتعلقة بالسياسات.

ضرورة التزام الجهات المانحة والحكومات بالالتزامات المالية التي تساعد الحكومة الأردنية الى استجابة أشد فعالية وأكثر استدامة حيث أن وثائق التسجيل وقوانين مثل القانون المرتبط بقاعدة الثلاث سنوات لها تأثير كبير على حياة السوريين العامة أو على الوضع التعليمي بشكل خاص، وبالتالي بوجود الدعم المالي اللازم سيدفع بالحكومة الأردنية الى التنازل عن بعض القوانين التي تعيق الاجئين أو حتى تستثني السوريين منها.

العمل على تحسين أوضاع السوريين الاقتصادية بحيث يتم دعم وتوسيع الفرص المولدة للدخل واللازمة لتجاوز المشاق المالية عن طريق مناطق تنمية خاصة لعمل السوريين أو طرق أخرى تساهم في عدم ترك المدارس أو التوجه نحو عمالة الأطفال والزواج المبكر والعودة الى سوريا تحت هذه الظروف.بالاضافة الى ضرورة ربط الخطط الاستراتيجية للسوريين مع الأهداف الوطنية التي تعمل عليها الحكومات المستضيفة وأخذ اعتبارات نحو السوريين على انهم جزء من المجتمعات ولهم القدرة على التنمية والتطوير.

الخلاصة:

بعد طرحنا للسياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين والامام بأهدافها والوسائل المتعلقة بها لتحقيق هذه الأهداف سنوجز في هذا الجزء أهم الاستنتاجات المرتبطة بالسياسة التعليمية والملاحظات التي توصلنا اليها نتيجة تقييم السياسة التعليمية وعملية المقارنة للأهداف مع النتائج على أرض الواقع وبالتالي نستنتج ان السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين في الأردن سياسة فعالة على مستوى الحاق الأطفال اللاجئين في المدارس الرسمية لكنها غير فعالة على مستوى البرامج والسياسات الهادفة الى المحافظة على جودة التعليم والتي ترتبط بعدة عناصر مثل تحسين ظروف البيئة المدرسية والدعم النفسي وغيره مما تم مناقشته سابقا.

ومن هنا نجاب على السؤال البحثي المتعلق بمدى استجابة السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين للمشكلات التي تحول دون الحاق اللاجئين السوريين في مؤسسات التعليم الرسمي الجيد، حيث تحرص لمفوضية اللاجئين على الحاق أكبر عدد ممكن من الاطفال السوريين اللاجئين في مؤسسات التعليم الرسمي بغض النظر عن جودة التعليم الرديئة والتي تنعكس آثارها على الطلاب سواء الأردنيين أو السوريين.

ساهمت عملية الطرح والتحليل والتقييم للسياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين في الأردن أيضا بالتعرف على مشكلة البحث المطروحة، ما هي أسباب ودوافع وجود نسبة 40% من الأطفال السوريين في الأردن حتى عام 2016 من دون تعليم؟ فمن خلال عملية التحليل استنتجنا ان مفوضية اللاجئين والحكومة الأردنية والجهات المعنية لم يحققوا أهداف على صعيد العديد من البرامج والتي أثرت بشكل كبير على ارتياد الطلبة السوريين المدارس هذا بالاضافة الى تجاهل السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين مشاكل أساسية منعت عشرات الآلاف من الاطفال السوريين من حقهم في ارتياد التعليم الرسمي مثل وثائق التسجيل وقاعدة الثلاث سنوات بالاضافة الى مشاكل عديدة لم نتطرق اليها في البحث بالتفصيل مثل العنف والتمييز ضد الفتيات والعنصرية تجاه السوريين وغيرها.

أخيرا، تبذل الحكومة الأردنية الى جانب الجهات الدولية المعنية باللاجئين السوريين جهود كبيرة للاستجابة للأزمة السورية التي تجاوزت قدرات جميع هذه الجهات ولكن يوجد العديد من المشاكل المتعلقة بالجهات الحكومية والدولية مثل اوضاع المملكة الاردنية الهاشمية الغير مستقر وموارد وثروات الدولة المحدودة هذا بالاضافة الى بعض القوانين الصادرة عن الحكومة، أما الجهات الدولية تصحها مشاكل تتعلق بشكل أساسي بعدم دفع الالتزامات المالية حيث وصل أحد السنوات (2014) الى 53% من الميزانية المطلوبة (SRRP,2015.3RP,2016)، نضيف الى ذلك ضرورة التنسيق بين الجهات المعنية بالقضايا التعليمية وتوحيد الجهود نحو اهداف محددة متفق عليها من قبل الجميع.

الخاتمة

ناقش البحث احدى الأولويات المتعلقة باللاجئين السوريين في الاردن حيث يقوم المجتمع الدولي بالاستجابة لاحتياجات اللاجئين التعليمية عن طريق خطة استراتيجية تشتمل على سياسات على مستوى الحاق الأطفال اللاجئين السوريين بالتعليم بالاضافة الى ضمان جودة الخدمات التعليمية التي يتلقونها الأطفال. يعاني اللاجئين السوريين في الاردن واقع صعب ومؤلم وتغلب نسبة الأطفال على أعدادهم ويوجد ما يقارب 40% من الأطفال غير ملتحقين بالتعليم الرسمي حتى عام 2016

باستعراض أوضاع اللاجئين السوريين في الأردن بشكل عام واحتياجاتهم على صعيد كافة القطاعات المختلفة لتي تضمن حقوقهم الانسانية والتي تستجيب لها مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بالمشاركة مع جهات أخرى لاحظنا أن الجهات المعنية تعك على تسخير وتوحيد كافة الجهود للاستجابة الانسانية للأزمة السورية الى أنها تجاوزت كافة قدرات واختصاصات وخبرات المنظمات والجهات الدولية وتعتبر عملية إيجاد وسائل تمويل ضخمة وكافية تحدي كبير أمام الحكومة الاردنية والجهات المسؤولة.

كان الدعم المالي سبب أساسي في قصور السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين في تحقيق أهدافها هذا الى جانب عدم التنسيق الجيد بين الجهات المعنية بشؤون اللاجئين والتي تجاوز عددها 200 منظمة خلال العام 2016، وكما لاحظنا بتحليل السياسة التعليمية تجاه اللاجئين وجدنا أن السياسة نجحت في الوصول الى بعض الأهداف والبعض الآخر حققت نصف ما تم التخطيط له ويوجد بعض المشاكل التي كانت سبب أساسي في عدم الحاق الاطفال اللاجئين السوريين في التعليم الرسمي لم تتناولها السياسة التعليمية أصلا.

يتناول البحث عملية شرح وتحليل وتقييم السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين في الأردن وما هي الأهداف المرتبطة بها على مستوى البرامج والمشاريع التعليمية وتم توضيح نقاط القوة والضعف في هذه السياسة وصولا الى معرفة الأسباب التي قد تكون سبب في وجود نسبة 40% من الأطفال اللاجئين السوريين لحتى الآن بلا تعليم سعيا لطرح سياسة وايجاد نتائج وتوصيات تركز على سلبيات وإيجابيات السياسة التعليمية تجاه اللاجئين السوريين والعمل على ايجاد الحلول التي قد تنقذ مستقبل جيل من الأطفال السوريين في الأردن.

تقع على عاتق الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة مسئولية اعداد سياسات شاملة والتنسيق وتوفير الموارد والدعم القانوني. كما تولت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة لصياغة خطط الاستجابة الاقليمية والوطنية لأزمة اللاجئين. وتعتبر اليونيسيف المسئولة عن الجزء الأكبر من الاستجابة لأزمة التعليم وتمويل عمل المنظمات غير الحكومية وتمويل مدارس اللاجئين في المخيمات. كما اعتبرت وكالات الامم المتحدة مسئولة عن هيكليات التنسيق في ما بينها على مستوى التعليم في الاردن كبلد مستضيفة للاجئين.

المصادر والمراجع باللغة العربية:

أندرسون جيمس، (1999). صنع السياسات العامة. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة
الحسين أحمد، (2002). مدخل إلى تحليل السياسات العامة. المركز العلمي للدراسات السياسية.
الشعراوي طارق، (2016). الوضع العام للأردن في ظل الأزمة السورية. مركز برك للأبحاث.
الفهداوي فهدى، (2001). السياسة العامة، منظور كلي في البنية والتحليل. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

المحمود وضاح، (2015). أوضاع اللاجئين في المملكة الأردنية الهاشمية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
الناطور عز الدين، (2016). الاطفال السوريون العاملون في الأردن: ضحايا الحرب واللجوء. مؤسسة حبر
دراجي ابراهيم، (2011). مشكلات اللاجئين وسبل معالجتها. جامعة نايف للعلوم الامنية.
فرانسييس ألكساندرا، (2015). أزمة اللاجئين في الأردن. مركز كارنيغي للشرق الأوسط.
مبيض هبة، (2012). اللاجئون الفلسطينيون بين الاغتراب والاندماج السياسي دراسة حالة مخيم بلاطة. جامعة النجاح الوطنية.

هيومن رايتس ووتش، (2016). حواجز تعليم الأطفال السوريين الاجئين في الأردن

يونيسكو، (2015-2016). سد الثغرات التعليمية لدى الشباب

المصادر والمراجع باللغة الانجليزية:

Culbertson ,S. Ling,T. Henham, M. Corbett, J. Karam,R. Pankowska, P. Saunders,C. Bellasio,J. Baruch,B. (2016). *Evaluation of the emergence education response for Syrian refugee children and host communities in Jordan*. Rand corporation.

Culbertson ,S. Constant, L. (2015). *Education of Syrian refugee children*. Rand Corporation

International labour organization, (2015). *Work permits for Syrian refugees in Jordan*

Kirk ,K. (2014). *Late registration: problems affecting the access to education for Syrian refugees in Amman, Jordan*. University of Uregon

Regional refugee resilience plan (2015-2016)

Sheteiwi, M, Walsh, J. & Klassen, C. (2014). *A review of the response to Syrian refugees in Jordan*. Center for strategic studies.

Syrian regional response plan (2015).Regional refugee resilience plan (2016)

Syrian regional response plan (2015).Regional refugee resilience plan (2016)

Syrian regional response plan (2014).

Tamkeen fields for aid, (2015). *Syrian Refugee Child Labour in Jordan and the Risk of Exploitation*.

Unicef, (2014). *An evaluation of Unicef's emergency Phsycosocaial support response for Syrian Children in Jordan*

Unicef, (2014). *Syria crisis annual situation report*.

Unicef, (2014). *No lost generation*.